



## منظمة العمل العربية

مجلس إدارة منظمة العمل العربية  
الدورة التاسعة والسبعون  
القاهرة / جمهورية مصر العربية  
5 - 6 أكتوبر / تشرين الأول 2013

و.م.إ.د.ع / 79 / 8

## البند الثامن

تقرير عن نتائج أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي  
(جنيف ، يونيو / حزيران 2013)

## **\*\* تقديم :**

**أولاً :** عقدت منظمة العمل الدولية اجتماعات وفعاليات الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 وذلك كالمعتاد فى قصر الأمم وفى مقر مكتب العمل الدولي بجنيف خلال الفترة 5 – 20 يونيو/ حزيران 2013. وكما جرت العادة وقبل افتتاح أعمال المؤتمر تم عقد اجتماعات الفرق الثلاثة والمجموعات الإقليمية ومن بينها المجموعة العربية وذلك يوم الثلاثاء الموافق 4 يونيو/ حزيران 2013 من أجل التنسيق والتشاور حول ممثليهم فى الهيئات واللجان النظامية واللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر وكذلك التوافق حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك المعروضة على جدول أعمال هذه الدورة.

**ثانياً :** بناء على قرار الدورة (317) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (مارس/ آذار 2013) تم خلال هذه الدورة تطبيق بعض الخيارات المعتمدة من الفريق المعنى بتحسين سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي وذلك بشكل تجريبي.

وتضمن جدول أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي عرض ومناقشة عدد من موضوعات الساعة فى غاية من الأهمية بالنسبة لأطراف الإنتاج الثلاثة على المستويين العربى والدولى ومن أبرز هذه الموضوعات البرنامج والموازنة لمنظمة العمل الدولية (2014 – 2015) ومتابعة تطبيق معايير العربية الدولية، والعمالة والحماية الاجتماعية فى السياق الديمغرافى الجديد، والحوار الاجتماعى والتنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء بالإضافة إلى ملحق تقرير المدير بشأن أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى.

كما تميزت هذه الدورة بحضور عدد من رؤساء الدول وكبار الشخصيات كضيوف شرف وإجراء مداخلات أمام المؤتمر خلال جلسات خاصة تم تنظيمها لهذا الغرض.

**ثالثاً :** على هامش أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013، عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واجتماعات اللجان المنبثقة عنها وبوجه خاص لجنة الصياغة المكلفة بوضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن وضع العمال فى الأراضى العربية المحتلة، وذلك وفق التدابير التنظيمية واللوجيستية التى اتخذتها المنظمة فى وقت مبكر من حيث مواعيد وأماكن وجدول أعمال مختلف الفعاليات العربية مع توفير جميع الوثائق

الخاصة باجتماعات وأنشطة المجموعة العربية و تزويد الوفود العربية بمعلومات وافية عن بنود جدول أعمال المؤتمر، وتولت المنظمة مهام الأمانة الفنية للمجموعة العربية .

كما تم عقد الاجتماع التنسيقي الدوري بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف وكذلك العديد من الاجتماعات العربية لمزيد من التشاور وتبادل الآراء فيما بين المجموعة العربية إضافة إلى اجتماعات أخرى تهدف إلى دعم التعاون بين المنظمة وعدد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة وبوجه خاص اللقاء بالمدير العام لمنظمة العمل الدولية.

أيضا وفي إطار استمرارية الجهود العربية لحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية قامت منظمة العمل العربية بعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وتنظيم معرض الصور المصاحب للملتقى مع إقامة حفل استقبال على شرف المشاركين.

**رابعاً :** تميزت هذه الدورة بالنسبة للمجموعة العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة بمايلي:

- 1- حضور مكثف للوفود العربية الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية ومختلف الأنشطة والاجتماعات التي تم تنظيمها لمناقشة الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات المنطقة العربية .
  - 2- مداخلات ومشاركة متميزة لممثلي البلدان العربية في اللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر للتأكيد على المواقف العربية المتشابهة بشأن الموضوعات المطروحة للنقاش.
  - 3- نجاح الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وتحقيق الأهداف المرجوة منه .
  - 4- تزايد اهتمامات أصحاب السعادة السفراء العرب المعتمدين بجنيف بالاجتماع التنسيقي السنوي الذي يتم عقده بصفة دورية مع منظمة العمل العربية قبل انطلاق أعمال مؤتمر العمل الدولي .
  - 5- حظيت المجموعة العربية بثقة المؤتمر لتحمل مسئوليات هامة في إدارة أعمال هذه الدورة وذلك على النحو التالي :
- معالي الدكتور/ نضال القطامين – وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية : رئيس المؤتمر.
  - السيد/ عبد الحليم محمد (حكومات / السودان) : رئيس لجنة التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء.

6- أرسل السيد/ جى رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية مذكرة بتاريخ 2013/7/29 إلى معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية رداً على رسالته حول الملاحظات التي أبدتها المجموعة العربية المشاركة في الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي بشأن تقريره المقدم للدورة حول " أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة " وقد عبر خلالها عن توجهات محددة هي :

- اهتمامه الكامل بجميع الملاحظات التي قدمتها المجموعة العربية .
  - أن عنوان التقرير سيعتمد كما هو ليعكس القرار الذي اصدرته الدورة (66) لمؤتمر العمل الدولي في عام 1980 .
  - حرصه على استمرار التشاور المسبق مع الأطراف المعنية لتحديد المواعيد المناسبة لزيارة البعثة بما في ذلك منظمة العمل العربية .
  - فيما يخص مناقشة التقرير في مؤتمر العمل الدولي ، سيتولى مكتب العمل الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة في ضوء أى قرار من الممكن أن يتخذه مجلس إدارة منظمة العمل الدولية .
  - أبدى التزامه الشخصي بمواصلة النشاط مع السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين الفلسطينيين لوضع الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التي تعالج الأولويات الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم الشعب الفلسطيني .
- وهي أول بادرة تقوم بها قيادة المنظمة الدولية بالرد على ملاحظات المجموعة العربية كتابة والتي تعد مؤشرا إيجابيا لتوجهاته وسياسته وتجسد عمق العلاقات والصلات بين المنظمين العربية والدولية من ناحية ومع المجموعة العربية بكاملها من ناحية أخرى .

**خامسا :** ويسعد مكتب العمل العربي أن يعرض على المجلس الموقر تقريراً تفصيلياً عن نتائج أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 ويتضمن التقرير ما يلي :

- 1- اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية والنتائج الصادرة عنها .
- 2- نتائج الاجتماع الدوري الرابع بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف .
- 3- ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

والتي قامت منظمة العمل العربية بترجمتها إلى اللغة الإنجليزية وإرسالها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي وتوزيعها على المشاركين في المؤتمر.

4- تقرير عن الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى والذي تم عقده في قصر الأمم يوم الأربعاء الموافق 12 يونيو/ حزيران 2013 وبحضور المدير العام لمكتب العمل الدولي وما يزيد عن 450 شخصا من الوفود ومختلف الجهات المشاركة في الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 بالإضافة إلى إقامة حفل استقبال على شرف المشاركين في الملتقى.

5- نتائج واستنتاجات الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 .

**سادسا :** الأمر معروض على مجلس الإدارة الموقر للتفضل بالإحاطة واتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الشأن .

المدير العام

أحمد محمد لقمان

رضا  
ظ/محمد



منظمة العمل العربية  
البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية  
جنيف

تقرير عن نتائج أعمال  
الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي

(جنيف، 5 - 20 يونيو / حزيران 2013)

- القسم الأول: نتائج أعمال المجموعة العربية المشاركة في المؤتمر.

- القسم الثاني: نتائج أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي

## المحتويات

### الصفحة

### الموضوع

- 4 \* تقديم من المدير العام لمنظمة العمل العربية
- 6 القسم الأول : نتائج أعمال المجموعة العربية المشاركة في الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي :
- 7 1- الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية
- 14 2- الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف.
- 17 3- اجتماع لجنة التنسيق العربية
- 4- اجتماع لجنة الصياغة لإعداد ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
- 19 5- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.
- 20

### القسم الثاني : نتائج أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي :

- 30 (1) تنظيم وافتتاح أعمال المؤتمر:
- 33 (2) البند الأول: تقارير مجلس الإدارة والمدير العام
- 41 (3) البند الثاني: مشروع البرنامج والموازنة 2014 - 2015 ومسائل أخرى
- 46 (4) البند الثالث: تطبيق الاتفاقيات والتوصيات
- 50 (5) البند الرابع: التشغيل والحماية الاجتماعية في ظل السياق الديمغرافي الجديد

## الصفحة

## الموضوع

55	(6) البند الخامس: التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء
60	(7) البند السادس المناقشة المتكررة حول الهدف الاستراتيجي المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل
64	(8) المرفقات

### المرفقات

#### مرفق رقم 1

- كلمة معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية في الجلسة العامة للمؤتمر.
- كلمة معالي السيد / أحمد محمد لقمان في الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

#### مرفق رقم 2

- ملاحظات المجموعة العربية على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

#### مرفق رقم 3

- استنتاجات لجنة العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد

#### مرفق رقم 4

- استنتاجات لجنة الحوار الاجتماعي

#### مرفق رقم 5

- استنتاجات لجنة التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء



## تقديم:

في إطار تعزيز التنسيق والتعاون بين الوفود العربية الثلاثية التكوين المشاركة في الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 (جنيف، 5-20 يونيو/ حزيران 2013) في مختلف قضايا العمل والعمال في المنطقة العربية بهدف تسهيل وتفعيل دورها في إطار رؤية عربية توافقية حول الموضوعات المطروحة للنقاش خلال هذه الدورة وذلك من أجل تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة وفق تطلعاتها ومصالحها واحتياجاتها في مجالات العمل والعمال في المرحلة القادمة، فإنه يسعدنا أن نضع أمام أطراف الإنتاج الثلاثة والجهات العربية ذات العلاقة بقضايا العمل والعمال والتنمية في الوطن العربي تقريراً عن اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية على هامش أعمال الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي وكذلك أبرز النتائج الصادرة عن هذه الدورة.

وقد تم في وقت مبكر اتخاذ الترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية المناسبة لإنجاح اجتماعات للمجموعة العربية مع تزويد الوفود بمجموعة من الوثائق التي أعدتها منظمة العمل العربية حول أنشطة المجموعة العربية وكذلك فعاليات وموضوعات الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 و تولت المنظمة الأمانة الفنية للمجموعة العربية.

ويتكون هذا التقرير من قسمين:

## القسم الأول:

يتضمن القسم الأول عرض تفصيلي عن اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية على هامش أعمال الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 وأبرز النتائج التي تم التوصل إليها والتي تعبر عن المواقف العربية المشتركة بشأن الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال والتي تدخل ضمن اهتمامات المنطقة العربية مع التركيز على اجتماع لجنة الصياغة المنبثقة عن المجموعة العربية والتي توصلت إلى وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن "وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة"، المقدم لهذه الدورة للمؤتمر، حيث تم ترجمة هذه الملاحظات إلى اللغة الإنجليزية وإرسالها إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي، إضافة إلى فعاليات الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى الذي تعقده منظمة العمل العربية في كل دورة من دورات مؤتمر العمل الدولي.

أيضا يستعرض هذا القسم نتائج الاجتماع التنسيقي السنوي بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف وكذلك الاجتماعات التي

تحرص المنظمة على عقدها مع الوفود العربية والإقليمية والدولية بهدف المزيد من التنسيق ودعم التعاون معها.

## القسم الثاني:

يتضمن القسم الثاني ملخص عن أهم الفعاليات التي شهدتها الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 وأبرز النتائج الصادرة عنها.

بناء على قرار الدورة (317) لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (مارس / آذار 2013) شهد هذا المؤتمر تطبيق بعض الخيارات بشكل تجريبي.

تميزت هذه الدورة بنيل المملكة الأردنية الهاشمية ثقة المؤتمر لرئاستها إضافة إلى حصول جمهورية السودان على منصب رئيس لجنة التنمية المستدامة والوظائف الخضراء.

كذلك حضور عدد من كبار الشخصيات كضيوف شرف وألقوا كلمة أمام الوفود في الجلسات الخاصة التي عقدت لهذا الغرض.

كذلك تم عقد عدد من الحلقات النقاشية وقمة عالم العمل بمشاركة خبراء أكاديميين ومتخصصين في مجالات العمل والعمال إضافة إلى رئيس فريق أصحاب العمل والأمانة العامة الكنفدرالية النقابية الدولية.

وتم مناقشة العديد من الموضوعات الهامة خلال هذه الدورة، ومن أبرز هذه الموضوعات مشروع البرنامج والموازنة لمنظمة العمل الدولية 2014 – 2015 ومتابعة تطبيق معايير العمل الدولية والعمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد والحوار الاجتماعي والتنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء.

ونغتتم هذه المناسبة لنعرب عن الشكر والتقدير إلى جميع الوفود العربية المشاركة في أعمال الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 لما بذلوه من جهود لدعم مطالب واحتياجات المنطقة العربية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة وذلك من خلال تنسيق المواقف ضمن المجموعة العربية وكذلك ضمن الفرق والمجموعات الإقليمية التي يشاركون فيها بالإضافة إلى مشاركتهم المكثفة والفعالة في مختلف لجان المؤتمر.

**أحمد محمد لقمان**

**المدير العام لمنظمة العمل العربية**

القسم الأول

نتائج أعمال المجموعة العربية

المشاركة في المؤتمر

**الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية**  
**الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013**  
**جنيف 4 يونيو/ حزيران 2013**

وفق الإجراءات الخاصة بتنظيم مؤتمر العمل الدولي يخصص اليوم الذي يسبق حفل الافتتاح لعقد اجتماعات الفرق الثلاثة (حكومات - أصحاب عمل - عمال) واجتماعات المجموعات الإقليمية ومنها المجموعة العربية . وفي هذا الإطار وبناء على قرار الدورة 40 لمؤتمر العمل العربي (الجزائر - أبريل/ نيسان 2013) المتعلق بمذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 (جنيف 5 - 20 يونيو/ حزيران 2013) عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية بأطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين في الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي وذلك يوم **الثلاثاء الموافق 4 يونيو/ حزيران 2013** بمقر منظمة العمل الدولية بجنيف بهدف دعم التنسيق بين الوفود العربية وتحديد رؤية عربية واضحة بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وفق تطلعات واحتياجات المنطقة العربية.

وكما جرت العادة ترأس معالي السيد الطيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باعتباره رئيس الدورة 40 لمؤتمر العمل العربي لعام 2013 وحضور نحو 170 شخصا أعضاء الوفود العربية بالإضافة إلى وفد منظمة العمل العربية برئاسة معالي المدير العام السيد أحمد محمد لقمان.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية:

**البند الأول:** المسائل الإجرائية

- رئاسة المجموعة العربية .
- تشكيل اللجان :
- 1 لجنة الصياغة
- 2 لجنة التنسيق .
- 3 اللجان الثلاثية المنبثقة عن المجموعة العربية.

**البند الثاني:** - رئاسة الدورة ( 102 ) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 والمناصب الأخرى المنبثقة عن المؤتمر.

**البند الثالث:** ضيوف شرف الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013.

**البند الرابع:** متابعة تنفيذ قراري مؤتمر العمل الدولي لعامي 1974، 1980

(أ) بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان الاسرائيلي على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

(ب) تنظيم الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013.

**البند الخامس:** التوسع في استخدام اللغة العربية في أنشطة منظمة العمل الدولية.

**البند السادس:** التعاون الفني والتقني لمنظمة العمل الدولية :

- التعاون الفني لصالح الدول العربية .

- البرنامج المعزز للتعاون التقني لصالح الأراضي العربية المحتلة .

**البند السابع:** الموقف من التصديقات على تعديل 1986 لدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل الأفريقي بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

**البند الثامن:** تحركات المجموعة العربية .

**البند التاسع:** معلومات أساسية عن موضوعات و بنود جدول أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013.

**البند العاشر:** ما يستجد من أعمال.

تم تزويد المشاركين في الاجتماع بالوثائق التي أعدتها منظمة العمل العربية في إطار الإعداد والتحضير للدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 وهي:

- تقرير من جزئين: يتناول الجزء الأول اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية والموضوعات التي تدخل ضمن اهتماماتها ويتضمن الجزء الثاني معلومات أساسية عن سير أعمال الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 وملخص للتقارير المطروحة للنقاش.

- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بشأن المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري وفي جنوب لبنان (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية)

- مشروع ملاحظات المجموعة العربية حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي للمؤتمر بشأن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة.

- دليل إرشادي للدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013.

- دليل لمدينة جنيف

- قائمة بأسماء ممثلي منظمة العمل العربية في اللجان الفنية للمؤتمر واللجان المنبثقة عن المجموعة العربية.

افتتح معالي السيد الطيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر أعمال الاجتماع بكلمة رحب فيها بالمشاركين وأعرب عن الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على حرصها على عقد هذا الاجتماع السنوي الهام الذي يأتي تمهيدا لانطلاق أشغال الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 بهدف تنسيق مواقف المجموعة العربية حول أهم الموضوعات المطروحة للنقاش والتي تدخل ضمن اهتمامات المنطقة العربية بالإضافة إلى الإحاطة بمجريات وسير أعمال المؤتمر. كما أكد معاليه على ضرورة تكثيف التواجد العربي في مختلف اللجان المنبثقة عن المؤتمر والمشاركة الفعالة للدفاع على المصالح العربية مع التركيز على لجنة المعايير.

ثم تناول معالي السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية الكلمة حيث رحب بالمشاركين وبسعادة السفير محمد الخليلي - رئيس البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية بجنيف وعبر عن الشكر لحضوره لأول مرة الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية. وعرض معالي المدير العام تفاصيل الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذا الاجتماع مع توضيح المواقف العربية في هذا الشأن، ثم قدم المعلومات المتوفرة بشأن ضيوف الشرف وتشكيل هيئة مكتب الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 ورؤساء لجان المؤتمر حيث أعرب عن ارتياحه وعن تهانيه لتشريف المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة هذه الدورة وكذلك لاختيار السودان لرئاسة لجنة التنمية المستدامة.

كذلك استعرض معاليه الترتيبات والإجراءات التي اتخذتها منظمة العمل العربية بالتنسيق مع وزارة العمل بـفلسطين بشأن الملتي الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة ومعرض الصور المصاحب للملتي وذلك يوم الأربعاء الموافق 12 يونيو/ حزيران 2013 الساعة السادسة والنصف مساء في القاعة رقم (19) بقصر الأمم. أيضا تعرض معالي المدير العام إلى فعاليات الاجتماع الدوري بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف والذي عقد يوم الثلاثاء الموافق 4 يونيو / حزيران 2013 الساعة 11 صباحا بقصر الأمم.

### هيئة مكتب المؤتمر :

- رئيس الدورة: معالي الدكتور نضال القطامين - وزير العمل والنقل / الأردن
- نائب الرئيس عن الحكومات: السيد/ بولوسكاس (ليتوانيا)
- نائب الرئيس عن أصحاب العمل: السيد/ رحمان ماشودور (بنجلاديش)
- نائب الرئيس عن العمال: السيدة/ فميلييا (الدومينيكان)

ضيوف الشرف : تأكد حضور كل من:

- فخامة الرئيسة الدكتورة جويس باندا - رئيسة ملاوي

- السيدة/ نكوسازانا دلاميني - رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي
- السيد/ هيرمان فان رومبي - رئيس المجلس الأوروبي

### لجان المؤتمر:

- اللجنة المالية: المكسيك
- لجنة المعايير: الأرجنتين
- التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء: السودان
- العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد: زيمبابوي
- الحوار الاجتماعي: بلجيكا.

### قمة عالم العمل أو الورشة النقاشية / يوم الإثنين 17 يونيو 2013

#### المتحدثون:

- الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لإفريقيا
- الأمانة العام للكنفدرالية النقابية الدولية
- رئيس فريق أصحاب العمل
- أستاذ اقتصاد في جامعة أنفرس ببلجيكا

تشكيل اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية:

#### 1- لجنة التنسيق

تتكون هذه اللجنة من 6 أعضاء عن كل فريق وتبقى مفتوحة لمن يرغب في ذلك وتشكلت على النحو التالي:

- حكومات: فلسطين – الجزائر – مصر – السعودية – تونس – المغرب
- أصحاب العمل:

د. لمى سلمان (السعودية) – د. عبد الستار عشرة (مصر) – محفوظ مقاتلي (الجزائر) – منير البساط (لبنان) – خليفة مطر (الإمارات) – محمد العامر (البحرين).

- عمال: رجب معتوق (الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب) – بطرس سعاده

(لبنان) – ناصر بوحמיד (السعودية) – محمد الحضيبة (الكويت) – جمعة بن خليل (البحرين) جمال دسوقي (مصر)

تعقد اللجنة اجتماعها يوم الإثنين الموافق 10 يونيو/ حزيران 2013 الساعة الثانية بعد الظهر القاعة رقم (11) بقصر الأمم.

## 2- لجنة الصياغة:

تتكون هذه اللجنة من 8 أعضاء (4 عن الحكومات – 2 عن أصحاب العمل – 2 عن العمال) وتشكلت على النحو التالي:

- حكومات: فلسطين – عمان – الجزائر- ليبيا
- أصحاب العمل: د.الفتاح عباس القرشي (السودان) – السيدة ياسمينه طاية (الجزائر)
- عمال: صالح عجابي (الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب) – مجدي البدوي (مصر) – محمد سعد الدين المغربي (السعودية)

وتجتمع لجنة الصياغة يوم الخميس الموافق 6 يونيو/ حزيران 2013 الساعة العاشرة صباحا بمكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف (44 شارع لوزان)

## 3- الفرق الثلاثية للجان الفنية:

تتكون الفرق من 3 أعضاء (عضو عن كل فريق)

### 1-3 لجنة تطبيق المعايير

- حكومات: د. علي نصيري (اليمن)
- أصحاب العمل: د. لمى سلمان (السعودية)
- عمال: نرمين الشريف (ليبيا)

### 2-3 لجنة العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد

- حكومات: نبيل سمعان (لبنان)
- أصحاب العمل: عثمان الشريف (البحرين)
- عمال: عبد الفتاح ابراهيم (مصر)

### 3-3 لجنة التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء

- حكومات: د. نبيل الصهبي (اليمن)
- أصحاب العمل: د. عبد الستار عشرة (مصر)
- عمال: حسن قرابصة (فلسطين)

### 4-3 لجنة المناقشة المتكررة / الحوار الاجتماعي

- حكومات: فاطمة عمر (مصر)



- أصحاب العمل: أحمد علي أحمد (السودان)  
- عمال: قدوس حاجة (الجزائر)

وتوصل المشاركون في الاجتماع إلى التوصيات التالية:

- 1- تثمين جهود منظمة العمل العربية في إعداد الوثائق الخاصة باجتماعات المجموعة العربية واتخاذ الترتيبات والإجراءات المناسبة لتسهيل وتفعيل مشاركة الوفود العربية في الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 في إطار التنسيق والتوافق العربي وفق تطلعات واحتياجات المنطقة العربية.
- 2- الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على جهودها والترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية التي اتخذتها بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين وتوفير مقومات إنجاح هذا الملتقى الهام وتحقيق الأهداف المرجوة منه.
- 3- التأكيد على ضرورة تواجد الوفود العربية بشكل مكثف ومستمر في لجنة تطبيق المعايير والمطالبة بإدخال بعض الإصلاحات على سير أعمالها وبوجه خاص على نمط تعيين الخبراء القانونيين في هذه اللجنة الهامة وتوضيح القواعد التي يتم على أساسها تحديد قائمة الدول المطالبة بالرد أمام هذه اللجنة مع احترام الآجال لإبلاغ الدول المعنية 15 يوما على الأقل قبل انعقاد اللجنة.
- 4- الترحيب باقتراح معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية أن تتبنى المجموعة العربية إقامة منتدى عربي يضم أطراف الإنتاج الثلاثة ومختلف الجهات ذات العلاقة بالتنمية بهدف التوصل إلى رؤية عربية مشتركة حول مسيرة ومستلزمات وأولويات التنمية المستدامة في الوطن العربي لما بعد عام 2015.
- 5- حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على التعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية الإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصديق عليه من أجل تحسين مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وتوسيع التمثيل العربي والإفريقي في المجلس.
- 6- الشكر والتقدير إلى منظمة العمل الدولية لاستجابتها لبعض المطالب العربية من خلال التزامها بترجمة عدد من الإصدارات الحديثة إلى اللغة العربية بالتنسيق مع منظمة العمل العربية.
- 7- دعوة الوفود العربية والبعثات الدائمة للدول العربية بجنيف إلى بذل المزيد من الجهد لإنجاح الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وتأمين الحضور المكثف من مختلف القارات في العالم.

8- التأكيد على ضرورة إحياء الدعوة لعقد مؤتمر دولي للمانحين لدعم وتمويل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وضمان استدامته كأداة مميزة لمعالجة مشكلات الفقر والبطالة في فلسطين.

9- اختيار المتحدثين في الملتقى التضامني من غير العرب ومن مناطق مختلفة من العالم وذلك على النحو التالي:

- ممثل عن الحكومات يتم اختياره من قبل سعادة السفير إبراهيم خريشه - سفير فلسطين بجنيف
- ممثل عن فريق أصحاب العمل يتم اختياره من قبل السيد خليفة خميس مطر (أصحاب عمل/ الإمارات)
- ممثل عن فريق العمال يتم اختياره من قبل السيدة قدوس حاجة (عمال/ الجزائر)

10- تأمين تغطية إعلامية واسعة للملتقى التضامني.



منظمة العمل العربية

مؤتمر العمل الدولي  
الدورة (102) يونيو – حزيران 2013

ممثلو منظمة العمل العربية  
في اللجان الفنية للمؤتمر وفي لجان التنسيق العربية

أ- لجان المؤتمر

- 1- اللجنة المالية (البند الثاني)  
السيد/ رضا قيسومة
- 2- لجنة تطبيق المعايير (البند الثالث)  
السيد/ إسلام سناء
- 3- لجنة المناقشة المتكررة حول الهدف الاستراتيجي  
السيد/ إسلام سناء
- 4- لجنة العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد  
الآنسة دينا سعيد
- 5- لجنة التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء  
السيد/ رضا قيسومة

ب- لجان التنسيق العربية

- 1- لجنة التنسيق  
السيد/ رضا قيسومة
- 2- لجنة الصياغة  
السيد/ رضا قيسومة
- 3- الإعداد للملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين  
السيد رضا قيسومة

الآنسة دينا سعيد  
السيدة زهيرة قصبوي

المنسق العام: السيد رضا قيسومة 0798841839

**2- الاجتماع التنسيقي**  
**بين منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف**  
**جنيف 2013/06/04**

عقدت منظمة العمل العربية الاجتماع التشاوري والتنسيقي السنوي بين المنظمة ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف برئاسة معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية، وذلك في تمام الساعة 11 صباحا يوم الثلاثاء الموافق 2013/06/04 في قصر الأمم، بجنيف وبحضور سعادة السفير/ محمد الخليلي مندوب الدائم لجامعة الدول العربية بجنيف وعدد من السفراء العرب وممثلي البعثات العربية بجنيف.

(مرفق كشف بأسماء السادة الحضور)

افتتح معالي السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسادة الحضور وأوضح أن المنظمة قد دأبت على عقد هذا الاجتماع قبيل انعقاد دورة مؤتمر العمل الدولي لدعم التنسيق والتشاور فيما بين ممثلي الدول العربية حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر والتي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات المنطقة العربية، ووضعهم في الصورة بتفاصيل الدورة 102 لمنظمة العمل الدولية. وكذلك عرض الأنشطة والفعاليات التي تنظمها المنظمة بإسم المجموعة العربية.

واستعرض بنود جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

- 1- اجتماع الوفد العربي مع السيد / جى رايدر - المدير العام لمكتب العمل الدولي ( جنيف ، نوفمبر - تشرين الثاني 2012 )
- 2- الاجتماع التنسيقى الاول للمجموعة العربية ( جنيف 2013/6/4 ) الساعة السادسة مساء بقاعة مجلس ادارة مكتب العمل الدولي.
- 3- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة
- 4- دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية .

أعرب سعادة السفير/ محمد الخليلي المندوب الدائم لجامعة الدول العربية بجنيف عن أهمية عقد مثل هذه الاجتماعات وعن تقديره للمنظمة على الجهود المبذولة لتفعيل مشاركة الوفود العربية وتوحيد مواقفها في مؤتمر العمل الدولي.

ثم تناول الكلمة معالي السيد/ أحمد محمد لقمان حيث قدم إيضاحات وافية حول نتائج الاجتماع الذي تم بين الوفد العربي والمدير العام لمكتب العمل الدولي ووجهة نظر المجموعة العربية بهدف توثيق التعاون مع منظمة العمل الدولية في نطاق أولويات واهتمامات المنطقة العربية والخطوات العملية التي تم تنفيذها حتى الآن وأهمية تعزيز برامج التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية لصالح البلدان العربية وخاصة في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة مع التأكيد على أهمية مشاركة ممثلي الدول العربية وإبداء آرائهم عند مناقشة بند الموازنة 2014 / 2015 وذلك لزيادة حصة المنطقة العربية خاصة في ظل الاحتياجات الملحة.

كما قدم معاليه شرح لبنود جدول أعمال المؤتمر ومن بينها تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية "نحو مئوية منظمة العمل الدولية الحقائق والتجدد والالتزام الثلاثي" والمبادرات السبعة التي قدمها للألفية الجديدة وأوضح أنه من المستحسن إضافة مبادرة حول التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأهمية ذلك الموضوع للمنطقة العربية ولدول العالم النامية.

كما أعرب عن أمله في أن تتولى منظمة العمل الدولية إحياء فكرة عقد مؤتمر دولي للمانحين لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.

وبين التحضيرات الخاصة بملتقى التضامن مع عمال وشعب فلسطين والذي سيعقد يوم الأربعاء الموافق 2013/06/12، وأهمية مشاركة كافة الحضور لدعم القضية الفلسطينية.

كما أشار معاليه إلى أن الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي ستكون متميزة بالمشاركة العربية الفعالة برئاسة معالي السيد/ نضال القطامين وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية لأعمال المؤتمر وترأس السودان الشقيق للجنة التنمية المستدامة.

وقد أعرب سعادة السفير إبراهيم خريشه سفير فلسطين عن شكره للسيد/ أحمد محمد لقمان على دوره المتميز في البحث عن سبل الدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وركز على أهمية المشاركة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

وبعد مناقشة مستفيضة لبنود جدول أعمال الاجتماع، يمكن أن نذكر أهم النتائج على النحو التالي:

- أهمية طرح موضوع تعزيز برامج التعاون الفني المقدمة من منظمة العمل الدولية للمنطقة العربية عند مناقشة بند الموازنة.
- دعوة منظمة العمل الدولية إلى إحياء موضوع عقد مؤتمر دولي للمانحين لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية.
- تقديم الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على الوثائق القيمة التي أعدتها المنظمة لتسهيل عمل الوفود العربية وتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا المطروحة على جدول الأعمال.
- أهمية استمرار عقد اللقاء مع مجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف لتوحيد الرؤى للموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
- الحرص على المشاركة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

**قائمة بأسماء السادة المشاركين في الاجتماع التنسيقي بين  
منظمة العمل العربية ومجلس السفراء العرب المعتمدين بجنيف**

**الثلاثاء الموافق 2013/06/04**

- سعادة السفير محمد الخليلي (جامعة الدول العربية)
- سعادة السفير إبراهيم خريشه (فلسطين)
- سعادة السفير د. علي محمد مجور (اليمن)
- سعادة السفير عبد الله بن ناصر الرحبي (عمان)
- سعادة السفير عدنان الأسطى (ليبيا)
- السيد مالك حسين الوزان (الكويت)
- السيدة بسمة الجدي (ليبيا)
- السيد جمال الدوسري (الكويت)
- السيدة فاطمة بنت إسلم (موريتانيا)
- السيدة نجوى البراق (المغرب)
- السيدة شريفة أيسر كشلاف (تونس)
- السيدة أميرة اليعقوبي (عمان)
- السيد هشام شفير (جامعة الدول العربية)
- السيد ابراهيم موسى (فلسطين)
- السيد محمد قدوح (الجزائر)
- السيد قصي محمد محل (العراق)
- السيد مراد بوقادوم (الجزائر)
- السيد راشد الشامسي (الإمارات العربية)
- السيدة أسماء عبد الله الشيبية (الإمارات العربية)

- السيد عبد الرحمن بلال ( الإمارات العربية )
- السيد عبد اللطيف فخفاخ ( الإمارات العربية )
- السيد سلطان الساعدي ( الإمارات العربية )
- السيد مهيب النمراة (الأردن)
- السيد هاني الشعار (لبنان)
- السيد فهد الباكر (البحرين)
- السيد غانم فطيس المري (قطر)

### وفد منظمة العمل العربية

- معالي السيد أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية
- السيد رضا قيسومة
- السيد إسلام سناء
- الأنسة دينا سعيد

### 3- اجتماع لجنة التنسيق العربية

عقدت منظمة العمل العربية اجتماع لجنة التنسيق المنبثقة عن المجموعة العربية يوم الإثنين الموافق 10 يونيو / حزيران 2013 برئاسة معالي السيد أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية وحضور جميع أعضاء اللجنة إضافة إلى أعضاء الفرق الثلاثية المشكلة لمتابعة لجان المؤتمر وكذلك ممثلي منظمة العمل العربية. تضمن جدول الأعمال النقاط التالية:

- 1- متابعة مناقشات اللجان الفنية
  - لجنة تطبيق الاتفاقيات
  - لجنة الحوار الاجتماعي
  - لجنة التنمية المستدامة
  - لجنة العمالة والسياق الديمغرافي الجديد
- 2- متابعة الترتيبات التنظيمية للملتقى التضامني مع فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

افتتح معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالمشاركين وأوضح الأهداف المرجوة من عقد هذا الاجتماع والمتمثلة في تحليل المناقشات وتوجيهات كل لجنة من لجان المؤتمر بما يساعد على إيجاد توافق عربي

في وقت مبكر حول مختلف الموضوعات المطروحة على المؤتمر و تبني الموقف العربي المشترك الذي يستجيب لتطلعات المنطقة العربية.

كما تعرض معاليه إلى الترتيبات والإجراءات التنظيمية واللوجستية لعقد الملتقى التضامني في أحسن الظروف مع إحاطة المشاركين بأسماء المتحدثين في هذا الملتقى.

ثم قدم ممثلو الفرق الثلاثية المشكلة لمتابعة أعمال اللجان الفنية للمؤتمر ملخص عن المناقشات التي جرت داخل كل لجنة وذلك على التوالي:

- لجنة تطبيق الاتفاقيات/ السيد إسلام سناء ممثل منظمة العمل العربية.
- لجنة الحوار الاجتماعي/ السيدة فاطمة عمر (حكومات - مصر)
- لجنة التنمية المستدامة/ الدكتور عبد الستار عشرة (أصحاب عمل - مصر)
- لجنة السياق الديمغرافي الجديد/ السيدة سامية أحمد أيوب (حكومات - مصر)

وبمناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال اجتماع لجنة التنسيق العربية تم التوصل إلى التوصيات التالية:

- يعبر المشاركون عن ارتياحهم للمشاركة المكثفة والتواجد المتواصل للوفود العربية في لجان المؤتمر بالمقارنة مع السنوات الماضية.
- الشكر والتقدير إلى منظمة العمل العربية على جهودها الهادفة إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوفود العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي وكذلك على توفير جميع مقومات إنجاح الملتقى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وتحقيق الأهداف المرجوة منه.
- التأكيد على أهمية تبني الوفود العربية الرؤية التوافقية المشتركة والدفاع عنها في إطار كتلة عربية موحدة سواء ضمن اللجان أو الفرق أو المجموعات الإقليمية التي يشاركون فيها مما يساعد على تحقيق المزيد من المكاسب للمنطقة العربية على غرار نتائج اجتماع الوفد العربي مع المدير العام لمكتب العمل الدولي في شهر نوفمبر - تشرين الثاني 2012.



- التركيز على اللجنة المالية المكلفة بمناقشة واعتماد مشروع البرنامج والميزانية لمنظمة العمل الدولية 2014 – 2015 وبذل المزيد من الجهد لزيادة الحصة المخصصة للتعاون الفني لصالح البلدان العربية.
- بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من التوسع في استخدام اللغة العربية وزيادة حصة التوظيف العربي في منظمة العمل الدولية.
- أهمية التنسيق والتعاون مع مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون البيئة لوضع الأطر المناسبة للانتقال السلس للاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء وتحقيق التنمية البيئية المستدامة لما بعد عام 2015.

#### 4- اجتماع لجنة الصياغة

اجتمعت لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية، يوم الخميس الموافق 6 يونيو / حزيران 2013 بمقر البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف. برئاسة السيد عبد الله الملاهي (سلطنة عمان) ومشاركة كل من:

- السيد محمد عنتر (حكومات/ مصر)
- السيد ابراهيم موسى (حكومات/ فلسطين)
- السيد محمد سعد الدين المغربي (عمال/ السعودية)
- السيد عادل ربحان (حكومات/ مصر)
- السيدة بنوراد زرفة (حكومات/ الجزائر)
- السيدة ياسمين طاية (أصحاب عمل/ الجزائر)
- السيد عادل ربحان (عمال/ مصر)
- السيد رضا قيسومة (البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية بجنيف)

وبدراسة ومناقشة التقرير التحليلي للمدير العام لمكتب العمل العربي حول تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي لعام 2013 بشأن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة ، توصلت اللجنة إلى وضع الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية على أول تقرير للسيد جي رايدر بصفته مدير عام لمكتب العمل الدولي.

وتم إرسال الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية إلى السيد المدير العام لمكتب العمل الدولي مع رسالة إرفاق من المدير العام لمنظمة العمل العربية، طلب فيها ترجمة الملاحظات باللغات المعتمدة في منظمة العمل الدولية وتوزيعها على أعضاء المؤتمر إسوة بالوثائق الأخرى.

مرفق الصيغة النهائية لملاحظات المجموعة العربية.

## **5- الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى**

بدعوة من معالي السيد أحمد محمد لقمان المدير العامل لمنظمة العمل العربية نيابة عن المجموعة العربية بأطرافها الثلاثة عقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وذلك يوم الأربعاء الموافق 2013/06/12 بمبنى قصر الأمم بجنيف في الساعة السادسة والنصف، على هامش أعمال الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي.

وقد شارك في أعمال هذا اللقاء التضامني لنصرة الشعب الفلسطيني أكثر من 450 مندوبا يمثلون المجموعات الإقليمية المختلفة وأطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات/ أصحاب أعمال/ عمال) وعددا من معالي الوزراء والسفراء العرب وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وعددا من أعضاء الوفود العربية والأجنبية المشاركة في أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013.

كما شارك معالي السيد جي رايدر مدير عام منظمة العمل الدولية في هذه التظاهرة الهامة.

### **• كلمة معالي السيد أحمد محمد لقمان – المدير العام لمنظمة العمل العربية**

هذا وقد افتتح معالي السيد/ أحمد محمد لقمان اللقاء التضامني حيث أعرب في البداية عن ترحيبه بالحضور لهذا الملتقى العالمي للتضامن مع شعب وعمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة في نضالهم العادل والمشروع لنيل حقوقهم واستردادها والعيش بكرامة في أوطانهم وعلى ترابها المقدس، وأن من حق كل فلسطيني أن يعيش حياة كريمة في وطن مستقل.

وأوضح أن هذا الاجتماع هو تعبير عن وقفة للضمير الإنساني العالمي ضد جرائم يعاني منها عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وممارسات الكيان الصهيوني التي تعد تحديا لكل القوانين والقرارات التي يصدرها المجتمع الدولي ويؤكد عليها ويدعو لها، كما أشاد معاليه بما تضمنه تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية حول متابعة أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى الذي أعدت المجموعة العربية ملاحظات بشأنه مبدية أملة أن تجد الاهتمام الكافي.

كما أضاف معاليه أن ما يعانيه عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى يعكس أسوأ حالات الاختراقات غير الإنسانية للمعايير والاتفاقات التي وضعتها منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي حيث لازالت إسرائيل تصر عليها وتمارسها بتحد سافر لن يتوقف ما لم يرتفع صوت الحق والعدالة عاليا من المجتمع الدولي ليقف ضد أعمال القهر والاستغلال وصرار لزاما أن يشعر المعتدي أن القوى

المؤمنة بالسلام لا يمكنها أن تسمح له بالتمادي في غيه وعدوانيته، ودعى المجتمع الدولي والهيئات والمنظمات الدولية إلى تحمل مسؤولياتها ووضع حد لهذه الاعتداءات الخطيرة المتكررة والتي تعد انتهاكا واضحا للمواثيق والقوانين الدولية. مرفق رقم: ( ) نسخة من كلمة معالي السيد أحمد محمد لقمان

### • كلمة معالي الدكتور أحمد مجدلاني وزير العمل في فلسطين

ألقى معالي الوزير كلمة رحب فيها بجميع الحضور وشكرهم على دعم نضال الشعب الفلسطيني كما أعرب عن تقديره لكل الشعوب الصديقة التي صوتت مع فلسطين للحصول على مقعد دولة بصفة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة. وأوضح سيادته إلى أن سياسات الاحتلال الاستيطانية تعرقل النمو الفلسطيني حيث أدت هذه الممارسات اللاإنسانية من تقييد التنقل واحتجاز الضرائب التي تؤول لفلسطين إلى زيادة حدة الفقر وانتشار البطالة وأنه رغم الصعوبات الجمة فإن الحكومة الفلسطينية تبذل قصارى جهدها للتخفيف من آثار هذه الممارسات عبر سلسلة من التشريعات والإجراءات العملية. وأشار إلى أن التقرير الذي وضعه المدير العام لمنظمة العمل الدولية قد اتسم بالموضوعية حيث أدان سياسات وممارسات الاحتلال وقد أوصى بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للوصول إلى سلام عادل ودعى لمناقشته ضمن بنود مؤتمر العمل الدولي، وتمنى أن تحصل فلسطين على عضوية كاملة في منظمة العمل الدولية انحيازاً للعدل والإنصاف وأن يتم إلزام إسرائيل بتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بالشرعية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم والإفراج عن كافة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

### • كلمة السيد/ جي رايدر مدير عام منظمة العمل الدولية

أعرب السيد جي رايدر عن حرصه للحضور لهذا الملتقى للتضامن مع الشعب الفلسطيني حيث أتاحت له الفرصة خلال زيارته الخاصة لفلسطين "رام الله/ نابلس" الاطلاع على الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني من جراء ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وأوضح أن مشاعر التضامن مع فلسطين ينبغي أن تتحول لأعمال وأفعال وأشار إلى أن التقرير الذي أعده هذا العام استناداً للبعثة الدولية لتقصي الحقائق التي يتم إيفادها لفلسطين هو التقرير الأول الذي يصدر بعد اعتماد فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة وأنه يتضمن وقائع تدعو للحد من الممارسات الاسرائيلية وسياستها الاستيطانية.

وقد أشار إلى أن حل مشكلة فلسطين يتمثل في وضع حد نهائي للاحتلال الاسرائيلي لتيسير سبل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وزيادة فرص العمل وأن منظمة العمل الدولية تبذل جهودا حثيثة لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وأن منظمة العمل الدولية حريصة على تطبيق المبادئ التي قامت من أجلها وهي تحقيق السلام القائم على العدالة الاجتماعية وأن الحرية حتما ستتحقق من خلال تصميم وإرادة شعب فلسطين.

### • كلمة سعادة السفيرة البرازيلية ماريا أزيديو - رئيسة فريق الحكومات

أعربت عن سعادتها لحضور هذا الملتقى التضامني مع شعب فلسطين وأشادت بالتقرير الأخير لمدير عام منظمة العمل الدولية والذي ذكرنا بأحكام دستور المنظمة الذي نص على أن السلام العادل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العدالة الاجتماعية، والعدالة تقتضي انتهاء الاحتلال الاسرائيلي ومن ثم يتحقق النمو الاقتصادي. كما أشارت إلى أن هناك تطورات إيجابية قد حدثت لفلسطين حيث اكتسبت وضعاً جديداً بالأمم المتحدة، والبرازيل من الدول التي وافقت على أن تحظى فلسطين كدولة غير عضو بالأمم المتحدة.

كما أكدت على أن البرازيل تنادي دوماً بأن تكون فلسطين دولة في كافة المحافل الدولية، وأكدت على أن البرازيل ستظل دوماً سنداً لفلسطين وتأمل من جميع القوى الدولية أن تساعد على تحقيق السلام والتنمية في أرجاء فلسطين.

### • كلمة السيد/ ويلتون برانت (زيلندا الجديدة)

#### الأمين العام للمنظمة الدولية لأصحاب العمل

أعرب على أنه من دواعي الشرف والفخر مشاركته يوم التضامن مع شعب وعمال فلسطين وأشار إلى تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الذي يصف الآثار السلبية على العمال وعلى الشعب الفلسطيني وأحزنه القطاع الخاص بالأراضي العربية المحتلة الذي يعاني فيه الرجال والنساء على حد سواء من الممارسات الاسرائيلية اللاإنسانية وأنه ينبغي البحث عن سبل للوقوف بجانب فلسطين من خلال حل سلمي عادل وأعرب عن أمله في المستقبل أن يتم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية حتى يعم السلام العادل كل أرجاء المنطقة.

### • كلمة السيد/ لوك كورتنيك (بلجيكا)

#### رئيس فريق العمال في الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013

حيث أعرب عن تضامن فريق العمال وتضامنه شخصياً مع عمال وشعب فلسطين وقلقه حول أوضاع العمالة في الأراضي العربية المحتلة والتي أشار إليها تقرير

المدير العام لمنظمة العمل الدولية، والذي يصف المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وهو ما يعد تدهورا وانزلاقا نحو الهاوية إن لم يكن هناك دعما كاملا من المجتمع الدولي للسلام والاستقرار في فلسطين.

كما أشار إلى معاناة عمال فلسطين من الإجراءات التمييزية من سلطات الاحتلال وفقدانهم وظائفهم وأنه ينبغي احترام حقوق العمال الفلسطينيين وهنا يبرز دور منظمة العمل الدولية بتحقيق العدالة الاجتماعي.

كما أعرب عن دعمه لاتحاد عمال فلسطين في نضالهم ودفاعهم عن حقوق العمال حتى تتحقق الحرية والاستقلال الوطني وأهمية وضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي أصبح خيارا لا بد منه للنهوض بحقوق العمل والحوار الاجتماعي وسيادة القانون في فلسطين.

وفي ختام اللقاء عبر السيد/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية عن تقديره للمشاركين والحضور والمتحدثين وما أبدوه من دعم لشعب وعمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ضد الممارسات الاسرائيلية ووجه تحية إعزاز وتقدير لشعب وعمال فلسطين المناضلين.

وقد تم افتتاح معرض للصور يوضح الانتهاكات الاسرائيلية في فلسطين.

وعقب الجلسة التضامنية تم إقامة حفل استقبال بهذه المناسبة حضره كافة المشاركين في الجلسة التضامنية.

القسم الثاني

نتائج أعمال الدورة 102

لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013

## الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي جنيف 5-20/ يونيو - حزيران 2013

### مقدمة:

عقدت منظمة العمل الدولية الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي في قصر الأمم وفي مقر مكتب العمل الدولي بجنيف وذلك خلال الفترة 5-20 يونيو/ حزيران 2013. وقد سبق حفل افتتاح أعمال المؤتمر عقد اجتماعات الفرق الثلاثة والمجموعات الإقليمية ومن بينها المجموعة العربية بهدف التنسيق بشأن هيئة مكتب المؤتمر ومختلف اللجان النظامية والفنية للمؤتمر وكذلك بشأن الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذه الدورة.

وبناء على قرار الدورة 317 لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي (مارس/ آذار 2013) شهدت هذه الدورة تطبيق بعض الخيارات التي لا تستدعي تعديلا على النظام وهذه الخيارات كما وردت في الفقرة 10 من الوثيقة: (GB.317/INS/10)

1- الأنشطة المنظمة على هامش أعمال المؤتمر (باء 3) :

ينبغي تقليص الأنشطة الجانبية إلى الحد الأدنى وينبغي أن يوافق المدير العام بالتشاور مع هيئة مكتب مجلس الإدارة على الأنشطة الجانبية سواء كان قبل المؤتمر أو أثناء انعقاد المؤتمر .

2- هيكلية الجلسة العامة (باء 14) :

ينبغي تقسيم الجلسة العامة إلى أربعة أقسام كبيرة هي :

- الجلسة الافتتاحية .
- الجلسة العامة المستمرة لمناقشة تقارير المدير العام ورئيس مجلس الإدارة .
- مؤتمر قمة عالم العمل .
- الجلسة العامة لاعتماد التقارير والتصويت .

3- ينبغي تبسيط واختصار الجلسة الافتتاحية لتمكين اللجان من البدء في أعمالها مباشرة (باء 1 - 14) .

4- مناقشة تقارير المدير العام ورئيس مجلس الإدارة (باء 2 - 14) الخيار الأول يمكن أن يتناول تقرير المدير العام محوراً عن السياسة الاجتماعية في كل دورة ويمكن أن يغطي تقرير رئيس مجلس الإدارة الجوانب المرتبطة بوضع موضع التنفيذ برنامج الأنشطة . يحصل كل مندوب على خمسة دقائق لإلقاء كلمة أمام المؤتمر حول هذه



التقارير وأية مسألة أخرى وتتواصل المرحلة الثانية للجلسة العامة بالتوازي مع اجتماعات اللجان .

#### 5- مؤتمر قمة عالم العمل ( باء 3 – 14 ) .

يتم عقد مؤتمر عالم العمل لمدة يوم واحد بعد انتهاء أعمال اللجان الفنية . يختار المدير العام محور القمة والذي يعكس الطبيعة الثلاثية للمنظمة ويجمع رؤساء دول وحكومات وكذلك قيادي منظمات أصحاب العمل والعمال مع ضمان تمثيل مناسب للأقاليم .

تساهم هذه القمة في دعم رؤية المؤتمر ضمن المجتمع الدولي .

#### 6- الجلسة العامة القسم الرابع ( باء 4 – 14 ) .

يخصص القسم الرابع من الجلسة العامة لاعتماد تقارير ونتائج مجموع اللجان والتصويت إذا تطلب الأمر مع احترام المواعيد .

#### 7- ضرورة تعزيز مبادئ الشفافية والتنبؤ والموضوعية في أساليب عمل جميع لجان المؤتمر ( جيم 1 )

#### 8- خطط عمل اللجان المعنية بمناقشة متكررة ( جيم 6 ) :

ضرورة إنهاء أعمال اللجان المعنية بمناقشة متكررة يوم السبت الثاني للمؤتمر .

#### 9- رؤساء اللجان ( جيم 9 ) :

يجب اختيار رؤساء اللجان في أسرع وقت ممكن علماً أنه من الضروري أن يكونوا على دراية تامة بالمنظمة ، بإجراء عمل اللجان وبالموضوع المعروض على اللجنة . عند تعيين الرؤساء يقدم لهم المكتب المعلومات والمساعدة في إدارة مناقشات اللجان .

#### 10- إدارة الوقت ( جيم 13 ) :

ينبغي أن تبدأ جميع جلسات المؤتمر في الوقت المحدد لها بهدف الاستفادة القصوى من الوقت المتاح.

#### 11- المحضر المؤقت ( جيم 16 ) :

تؤجل ترجمة وإصدار المحضر المؤقت المتعلق بمداخلات المنديبين في الجلسة العامة إلى ما بعد المؤتمر وفي الأثناء يتم نشر كل مداخلة في الجلسة العامة على موقع المنظمة مباشرة وفي حالة رغب مندوب في ممارسة حقه في الرد توفر أمانة المؤتمر الترجمة بإحدى اللغات الثلاثة الرسمية ( الإنجليزية – الفرنسية – الإسبانية ) .

تميزت هذه الدورة بتشريف المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة وإدارة أعمال المؤتمر وحصول واختيار جمهورية السودان لرئاسة لجنة التنمية المستدامة، إضافة إلى حضور عدد من كبار الشخصيات جزء من فعاليات الدورة نذكر منهم:

- فخامة الرئيسة الدكتورة جويس باندا رئيسة جمهورية ملاوي والتي ألقّت كلمة أمام المؤتمر في جلسة خاصة خلال الجلسة العامة يوم الأربعاء الموافق 12 يونيو - حزيران 2013.
  - السيد هيرمان فان رومبي رئيس المجلس الأوربي والذي ألقى كلمة في الجلسة العام للمؤتمر يوم الجمعة الموافق 2013/06/14.
  - سعادة السيدة نكوسازانا دلاميني - رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي والتي ألقّت كلمة أمام المؤتمر في جلسة خاصة خلال الجلسة العامة ليوم الإثنين 2013/06/17
  - كما تم خلال هذه الدورة عقد قمة حول عالم العمل يوم الإثنين الموافق 17 يونيو/ حزيران 2013 حول المحاور "إعادة بناء الثقة: تشغيل - نمو - تقدم اجتماعي" وبمشاركة الشخصيات التالية:
    - الميسرة: السيدة أنيا سيتارام - مديرة قناة تلفزيون روكهوبر
    - السيد كارلوس لوبيز - الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لإفريقيا
    - السيد فرانك فاندربروك - أستاذ تحليل اقتصاد اجتماعي بجامعة انفرس (بلجيكا)
  - السيد دانيال فوناس دي ريوخا - نائب الرئيس التنفيذي للمنظمة الدولية لأصحاب العمل، ورئيس فريق أصحاب العمل في المؤتمر.
  - السيدة شاران براو - الأمينة العامة للكونفدرالية النقابية الدولية.
- وقبل فتح باب النقاش قدم السيد جي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي عرض تمهيدي.
- كما تم تنظيم ورش نقاشية وأنشطة أخرى على هامش هذه الدورة.
- وتضمن جدول أعمال الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 العديد من موضوعات الساعة في غاية من الأهمية بالنسبة للشركاء الاجتماعيين على المستويين العربي والدولي وذلك على النحو التالي:

#### 1- جدول أعمال المؤتمر

طبقاً لقرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي تضمن جدول أعمال الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 البنود التالية :

**\*\* البنود الدائمة :**

- تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام .
- مقترحات البرنامج والميزانية للفترة 2014 – 2015 ومسائل مالية أخرى .
- المعلومات والتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات .

### **\*\* بنود مدرجة من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة .**

- كما جرت عليه العادة ، يعالج المؤتمر ثلاثة بنود تقنية وهي :
- العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد ( مناقشة عامة ) .
- التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ( مناقشة عامة ) .
- مناقشة متكررة عن الهدف الإستراتيجي المتعلق **بالحوار الاجتماعي** بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة ، 2008.

### **المشاركون في المؤتمر**

من خلال التقرير الأول الذي أعده السيد جيل دي روبيان رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي (فرنسا) عن المشاركين في الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 بموجب الفقرة 2 من المادة 26 من نظام العمل بالمؤتمر وكذلك التقرير الأول للجنة اعتماد العضوية التي تشكلت برئاسة السيد موتوسي بلاي (حكومات بوتسوانا) وممثل أصحاب العمل السيد إدوارد بوتر (الولايات المتحدة) وممثل العمال السيد إيف فيريبي (فرنسا) يمكن إعطاء صورة عن الوفود والأعضاء المعتمدين وذلك على النحو التالي:

- 1- يقدر عدد المشاركين في المؤتمر بنحو 4500 شخص يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية إضافة إلى وفد ثلاثي التكوين لدولة فلسطين وممثلي المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية.
- بلغ عدد الدول المشاركة 169 دولة من إجمالي 185 دولة عضو في منظمة العمل الدولية.
- 2- بتاريخ 8 يونيو – حزيران 2013 بلغ عدد المندوبين المعتمدين والمستشارين المعتمدين 3045 شخصا موزعين على أطراف الإنتاج الثلاثة كالتالي:

- حكومات: 338 مندوبا و 1170 مستشارا فنيا
- أصحاب العمل: 164 مندوبا و 501 مستشارا فنيا
- العمال: 166 مندوبا و 706 مستشارا فنيا

وقدمت لجنة اعتماد العضوية تقريرا منفصلا عن نسب مشاركة النساء والرجال في عضوية الوفود.

3- بلغ عدد المندوبين والمستشارين المسجلين والذي يمثل أساس تحديد النصاب في التصويت:

- 537 مندوبا (حكومات: 310 – أصحاب عمل: 104 – عمال: 123)
- 1893 مستشارا فنيا (حكومات: 1081 – أصحاب عمل: 304 – عمال: 508)

4- وفود غير مكتملة أو غير معتمدة.

- لا توجد أي دولة عربية ضمن الدول التي تشكلت وفودها فقط من مندوبي الحكومات.
- تلاحظ لجنة اعتماد العضوية عدم التوازن بين عدد المندوبين والمستشارين لكل الأطراف الثلاثة في تشكيل بعض الوفود وترجو الحكومات بذل المزيد من الجهد لمعالجة هذا الخلل وفق الفقرتين 1، 2 من المادة 3 من الدستور.

## 5- النصاب القانوني

- لتحديد النصاب القانوني للمؤتمر تم الأخذ في الاعتبار 38 مستشارا فنيا مناوبا غير مسجلين.
- 13 دولة مشاركة في المؤتمر ولديها متأخرات في تسديد مساهمتها لمنظمة العمل الدولية وبالتالي لا يحق لمندوبيها التصويت بموجب الفقرة 4 من المادة 13 من الدستور ومن بين هذه الدول دولتان عربيتان وهما جيبوتي والصومال.
- يكون النصاب القانوني 274 لاعتماد نتائج التصويت حيث يتم الحصول على هذا الرقم وفق المعادلة: إضافة 38 مندوبا إلى 537 من المندوبين المسجلين وحذف 28 من المندوبين المحرومين من التصويت وتقسيم النتيجة على اثنين.

كما شارك في أعمال هذه الدورة نحو 145 وزيرا أو وزير دولة من بينهم 19 وزيرا عربيا وشاركت منظمة العمل العربية بوفد برئاسة معالي المدير العام السيد أحمد محمد لقمان وعضوية كل من:

- السيد رضا قيسومة
- السيد إسلام سناء
- الأنسة دينا سعيد
- السيدة زهيرة قصبوي

### حفل افتتاح المؤتمر

أعلن السيد جيل دي روبيان رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن تشرفه بافتتاح الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي، مع الترحيب بالجميع في جنيف، وأن أول مهمة تتمثل في انتخاب رئيس المؤتمر حيث طلب تقديم المرشحين لهذا المنصب.

وتحدث السيد نزييري (حكومات إيران) باسم فريق الحكومات في المؤتمر وطرح ترشيح معالي البروفسور نضال القطامين وزير العمل والنقل بالمملكة الأردنية الهاشمية لرئاسة الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي، وثنى عليه السيد فوناس دي ريوخا (نائب رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن أصحاب العمل) باسم فريق أصحاب العمل وكذلك السيد لوك كورتبييك (نائب رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي عن العمال) باسم فريق العمال.

ثم عقب السيد دي روبيان رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي قائلا أنه في حالة عدم وجود ترشيحات أخرى فإنه يسعدني أن أعلن عن انتخاب معالي البروفسور نضال القطامين رئيسا للدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي، وأن أدعوه للجلوس في مكان الرئيس.

وألقى معالي الرئيس كلمة جاء فيها أن انتخابه رئيسا للدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي يعتبر شرف كبير له ولبلده المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين مع تقديره لحكومات مجموعة آسيا والباسفيك على دعم ترشيحه وكذلك الفرق الثلاثة في المؤتمر، وشكر الجميع على ثقتهم في شخصه وفي بلده وأنه يلتزم بأداء مهام رئيس المؤتمر بكل صدق ومسؤولية وحزم.

ثم تم انتخاب نواب رئيس المؤتمر وتشكيل هيئات مكاتب اللجان النظامية والفرق وذلك على النحو التالي:

### **1- هيئة مكتب المؤتمر**

- معالي البروفسور نضال القطامين: رئيس المؤتمر (الأردن)
- السيد بولو سكاس: نائب رئيس المؤتمر عن الحكومات (ليتوانيا).
- السيد رحمان ماشودور: نائب رئيس المؤتمر عن أصحاب العمل (بنجلاديش)
- السيدة فمليا: نائبة رئيس المؤتمر عن العمال (دومينيكان)

### **2- لجنة اعتماد العضوية**

- السيد بالاي (حكومات / بوتسوانا)
- السيد بوتر (أصحاب عمل / الولايات المتحدة)
- السيد فيريبي (عمال / فرنسا)

### **3- هيئة مكاتب الفرق**

#### **1-3 فريق الحكومات:**

- السيدة ماريا فاراني أزيفيدو (البرازيل) رئيسة الفريق

#### **2-3 فريق أصحاب العمل:**

- السيد فوناس دي ريوخا (الأرجنتين) رئيس
- السيدة جولد برج (الولايات المتحدة) نائبة الرئيس
- السيدة هورنونج (ألمانيا) نائبة الرئيس
- السيد ماتسوي (اليابان) نائب الرئيس
- السيد يوما مولمبي (الكونغو) نائب الرئيس
- السيد ويلتون (المنظمة الدولية لأصحاب العمل) سكرتير

#### **3-3 فريق العمال:**

- السيد لوك كورتبييك (بلجيكا) رئيس
- السيد اطولي (كينيا) نائب الرئيس
- السيدة بيارس (كندا) نائبة الرئيس
- السيدة كيلبي (زيلندا الجديدة) نائبة الرئيس
- السيد شماكوف (روسيا) نائب الرئيس
- السيدة جونزالس (الكنفدرالية الدولية للنقابات) سكرتيرة

#### **أعضاء آخرين في مكتب فريق العمال:**

- السيد عبد الله حسين (البحرين) السيد أحمد عبد العزيز (السودان)، السيد أنطوني (فيدجي)، السيد أوان (باكستان)، السيدة فليريز (كولومبيا)، السيد جيرو (السينغال)، السيدة ثابر (السويد) السيدة لينش (إيرلندا)

- 4- اللجنة المالية – المكسيك
- 5- لجنة تطبيق الاتفاقيات – الأرجنتين
- 6- التنمية المستدامة – السودان
- 7- السياق الديمغرافي الجديد – زمبابوي.
- 8- اللجنة التنظيمية

التسميات المقدمة من الفرق وبموجب المادة 4 من نظام العمل بمؤتمر العمل الدولي كالتالي:

- 28 عضو عن الحكومات هم الأعضاء الأصليون بمجلس الإدارة من بينهم مصر وقطر.
- من بين الأعضاء المناوبين عن الحكومات توجد "الجزائر والإمارات ولبنان والسودان".
- من بين 14 عضو أصيل عن أصحاب العمل يوجد "السيد سمير علام (مصر) والسيد خليفة مطر (الإمارات)"
- من بين 14 عضو مناوب عن أصحاب العمل نجد السيد عثمان الريس (البحرين) و السيد ميقاتلي المحفوظ (الجزائر).
- من بين 14 عضو عن العمال يوجد "السيد عبد الله حسين (البحرين) والسيد أحمد عبد العزيز (السودان)".

### **9- تعليق بعض الترتيبات في نظام العمل بالمؤتمر**

المقترحات التي تم اعتمادها:

- دراسة مقترحات البرنامج والموازنة 2014 – 2015: تعليق المادة 11 مكرر لتمكين اللجنة المالية (ممثلي الحكومات من دراسة واعتماد البرنامج والموازنة دون الحاجة إلى مناقشة أولوية في الجلسة العامة.
- قمة عالم العمل (يوم الإثنين الموافق 17 يونيو/ حزيران 2013): تعليق المادة 12 من النظام التي تحدد عدد مداخلات كل وفد في

- الجلسة العامة وذلك لإتاحة الفرصة لتدخلات رؤساء الدول والحكومات ونواب الرؤساء وعقد الجلسات في شكل مائدة مستديرة.
- الفقرة 6 من المادة 14 التي تحدد مدة الكلمة
  - الفقرة 2 من المادة 14 المتعلقة بترتيب مواعيد إعطاء الكلمة للمتحدثين لتسهيل تبادل وجهات النظر وأخيرا المادة 16 المتعلقة بقواعد قفل المناقشات.
  - مناقشة تقرير المدير العام: تعليق الفقرة 2 من المادة 23 فقط لتمكين المدير العام من الرد كتابة على النقاط التي أثيرت خلال مناقشات تقريره في الجلسة العامة.



## النقد الأول تقارير مجلس الإدارة والمدير العام

### أولاً: تقرير رئيس مجلس الإدارة

عرض السيد جيل دي روبيان رئيس مجلس إدارة مكتب العمل الدولي تقريره للدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي بموجب المادة (5.5.1) من نظام العمل بمجلس الإدارة ويتضمن أبرز الأنشطة والقضايا التي كانت محل بحث ومناقشة من المجلس خلال الفترة مابين الدورة الأخيرة للمؤتمر (يونيو/ حزيران 2012) ولغاية الآن بمعنى خلال دورات مجلس الإدارة 315 (يونيو/ حزيران 2012) و316 (نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) و317 (مارس/ آذار 2013) وذلك على أساس جدول أعمال كل دورة.

### 12- القسم المؤسسي

- أداء اليمين من المدير العام

بموجب المادة (1.4 أ) من النظام الأساسي للموظفين أدى السيد جي رايدر المدير العام لمكتب العمل الدولي القسم ووقع إعلان الولاء للمنظمة وذلك ضمن جدول أعمال الدورة 316 لمجلس الإدارة (نوفمبر/ تشرين الثاني 2012).

- جدول أعمال دورتي مؤتمر العمل الدولي 103 لعام 2014 و104 لعام 2015 والدورات اللاحقة.

تدارس المجلس في الدورة 316 (نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) المقترحات المتعلقة بجدول أعمال الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 والدورات اللاحقة لمؤتمر العمل الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار المناقشات الثلاثية غير الرسمية التي سبقت الدورة بهدف تسهيل مهمة المجلس وتم تأجيل القرار إلى الدورة 317 (مارس/ آذار 2013) حيث تم تحديد جدول أعمال الدورة 103 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2014 باختيار موضوعين فنيين وهما:

أ- استكمال الاتفاقية رقم 29 لعام 1930 بشأن العمل الجبري (نشاط معياري - إجراء مناقشة واحدة).

ب- تسهيل انتقال الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم (نشاط معياري - إجراء المناقشة مرتين).  
وذلك بالإضافة إلى بند المناقشة المتكررة حول الهدف الاستراتيجي بشأن العمالة وفق تسلسل موضوعات المناقشة المتكررة.

بالنسبة لجدول أعمال الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2015 تقرر تأجيل القرار إلى الدورة 319 (أكتوبر/ تشرين الأول 2013) إضافة إلى النشاط المعياري (مناقشة ثانية) والمناقشة المتكررة حول الهدف الاستراتيجي بشأن الحماية الاجتماعية.

- دراسة التقارير السنوية بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل.  
في شهر مارس 2013 تدارس المجلس وثيقة المكتب حول تنمية الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل في دول لم تصادق بعد على الاتفاقيات ذات العلاقة. وعبر المتحدثون عن ارتياحهم لتلقي الردود بنسبة 100% للعام الثاني على التوالي وكذلك بعدد المصادقات الجديدة على الاتفاقيات الأساسية والتي ارتفعت من 6 إلى 15 ما بين 2011 - 2012.

- مسائل مرتبطة بالدورة 101 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012.  
قرر مجلس الإدارة في الدورة 315 (يونيو/ حزيران 2012) ما يلي:

أ- إدراج قرار مؤتمر العمل الدولي بشأن لجنة تطبيق الاتفاقيات ضمن جدول أعمال الدورة 316 لمجلس الإدارة (نوفمبر/ تشرين الثاني 2012).

ب- تفويض رئيس مجلس الإدارة بمساعدة نائبيه بإجراء مشاورات ثلاثية غير رسمية مع فريق أصحاب العمل وفريق العمال والتي جرت بتاريخ 19 سبتمبر/ أيلول 2012 حيث طالب مجلس الإدارة من هيئة مكتبه مواصلة المشاورات وتقديم تقرير إلى الدورة 317 (مارس/ آذار 2013).

- متابعة اعتماد القرار المتعلق بالإجراءات الهادفة لجعل أرضيات الحماية الاجتماعية حقيقة وطنية في جميع أنحاء العالم.  
اعتمد مجلس الإدارة في الدورة 316 (نوفمبر/ تشرين الثاني 2012) استراتيجية عمل منظمة العمل الدولية وطلب من المدير العام ما يلي:

أ- الأخذ بعين الاعتبار توجهات المجلس في هذا الشأن عند إعداد مشروع البرنامج والموازنة في المستقبل.

ب- تعميم القرار على حكومات الدول الأعضاء ومن خلالها إلى منظمات أصحاب العمل والعمال.

- متابعة اعتماد القرار المتعلق بأزمة تشغيل الشباب  
تحدد خطة منظمة العمل الدولية التوجهات اللازمة خلال السبع سنوات القادمة (2012 – 2019).

ويرجو المجلس من المدير العام الأخذ بعين الاعتبار نتائج الدورة 101 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2012 عند وضع وتنفيذ البرنامج والموازنة 2014 – 2015 كما أن المناقشة المتكررة بشأن العمالة المقررة لدورة المؤتمر لعام 2014 ستخصص جانبا كبيرا من أعمالها لموضوع تشغيل الشباب.

- متابعة اعتماد القرار المتعلق بالمناقشة المتكررة بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

تم اعتماد خطة العمل ودعوة المدير العام إلى توفير الموارد اللازمة للتنفيذ.

- العمل اللائق في برنامج التنمية لما بعد عام 2015.

دعوة المدير العام إلى إعداد وتنفيذ استراتيجية تهدف لجعل عملية اعتماد التشغيل الكامل والمنتج والعمل اللائق هدفا واضحا للبرنامج العالمي للتنمية لما بعد عام 2015 وتعزيز دعم منظمة العمل الدولية للدول التي تشهد تأخيرا في تحقيق أهداف الألفية.

- تقارير لجنة الحريات النقابية (364 – 365 – 366)  
اعتمد مجلس الإدارة توصيات لجنة الحريات النقابية مع التقارير بالكامل (تقارير 364 – 365 – 366 – 367)

- الشكوى المقدمة ضد حكومة البحرين لعدم احترام الاتفاقية 111 بشأن التمييز (الاستخدام والمهنة) لعام 1958 بموجب المادة 26 من دستور منظمة العمل الدولية.

بناء على توصية هيئة مكتب مجلس الإدارة قرر المجلس في دورته 317 (مارس/ آذار 2013) تأجيل النظر في الشكوى مع دعوة المكتب لزيارة البلد وتقديم تقرير إلى الدورة 319 للمجلس (أكتوبر/ تشرين الأول 2013).

## 2- قسم وضع السياسات

### أ- جزء العمالة والحماية الاجتماعية

تمت مناقشة العديد من الموضوعات الهامة على المستويين العربي والدولي نذكر منها هجرة الأيدي العاملة وإدماج الإعاقة والمناقشة المتكررة بشأن العمالة (2014) والتجارة والتشغيل والوقاية من الأمراض المهنية.

### ب- جزء الحوار الاجتماعي

تم مناقشة برنامج الأنشطة القطاعية 2012 – 2013 والمقترحات لعامي 2014 – 2015.

### ج- جزء التعاون الفني

تمت دراسة العديد من الموضوعات نذكر منها التعاون المثلث جنوب / جنوب وتطبيق الاتفاق الثلاثي لحرية التنظيم والديمقراطية في كولومبيا والمقاربة في مجال التعاون الفني ودعم قدرات الهيئات المكونة وأفاق التعاون الفني الإقليمي (آسيا والباسفيك) وبوجه خاص البرنامج المعزز للتعاون الفني لصالح الأراضي العربية المحتلة.

## 2- قسم المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية

### أ- جزء المسائل القانونية

تم دراسة موضوعات تشكيل الوفود المشاركة في مؤتمر العمل الدولي من حيث نسبة النساء والرجال وتنمية التصديق على التعديل 1986 على دستور منظمة العمل الدولية.

### ب- جزء معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان.

أبرز ما تم إنجازه يتمثل في اختيار الاتفاقيات والتوصيات المطلوب تقارير عنها عام 2014 بموجب المادة 19 من دستور منظمة العمل الدولية وهذه المعايير هي: الاتفاقية رقم 11 لعام 1921 بشأن حق التنظيم (الزراعة) والاتفاقية رقم 141 لعام

1975 بشأن تنظيم العمالة الريفية والتوصية رقم 149 لعام 1975 بشأن منظمات العمال الريفيين.

### 3- قسم البرنامج والموازنة والإدارة:

أهم الموضوعات التي تم بحثها هو مشروع البرنامج والميزانية 2014 – 2015 وكذلك التعديلات على النظام الأساسي للموظفين (مراجعة إجراءات الاختيار والتعيين)

### 4- قسم رفيع المستوى:

تم التباحث حول الآفاق الاقتصادية العالمية وأجندة العمل اللائق وبرنامج التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 وكذلك مواجهة الأزمة الاقتصادية وأزمة التشغيل في العالم.

## ثانياً: تقرير المدير العام

### نحو مئوية منظمة العمل الدولية : الحقائق والتجدد والالتزام الثلاثي

يتناول تقرير المدير العام إلى دورات المؤتمر المتعاقبة بالدراسة والتحليل موضوع من أهم موضوعات الساعة على المستوى الدولي غير أن المدير العام لمنظمة العمل الدولية الحالي في أول تقرير له إلى مؤتمر العمل الدولي لعام 2013 منذ أن تولى هذا المنصب فضل أن يتعرض إلى التطورات والتحديات الكبرى التي يشهدها عالم العمل في القرن الواحد والعشرين (21) وما تتطلبه هذه المرحلة من منظمة العمل الدولية من إجراءات ابتكارية لتجديد قدراتها على الوفاء بالتزاماتها وأداء رسالتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام العالمي مع التأكيد على أن الالتزام الثلاثي يبقى على الدوام عنصر حاسم في تحقيق أهداف المنظمة التي تقترب من الاحتفال بمئويتها، مع الإشارة إلى عملية التغيير والإصلاح التي بدأ تنفيذها في منظمة العمل الدولية خلال التسعة أشهر الماضية .  
ويتكون تقرير المدير العام إلى الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 من ثلاثة فصول حول المحاور التالية :

- 1- عالم متحول : العمل في القرن الحادي والعشرين .
- 2- تجهيز منظمة العمل الدولية : التحديات المؤسسية .
- 3- مبادرات مئوية منظمة العمل الدولية .

## ● الفصل الأول : العمل في القرن الحادي والعشرين

يتناول هذا الفصل التطورات التي يمر بها العالم منذ نشأة منظمة العمل الدولية عام 1919 من حيث النمو السكاني والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع بروز صعوبات اقتصادية وتفاوتات اجتماعية كبيرة في كل مكان تقريباً خلال السنوات الأخيرة . ويمثل الإعلانان اللذان اعتمدهما منظمة العمل الدولية عامي 1998 و 2008 ونشر برنامج العمل اللائق استجابة المنظمة للتكيف في تاريخها الحديث مع الظروف المتغيرة والتطورات المتسارعة .

وركز هذا الفصل على دراسة العديد من المسائل والتحديات في عالم العمل وعلى قدرات المنظمة للاضطلاع بولايتها وأهم هذه المسائل ما يلي :

### - أثر التغيير الديمغرافي :

تحدد الاتجاهات الديمغرافية وحجمها نوعية التحديات التي قد يواجهها عالم العمل لحين بلوغ مئوية منظمة العمل الدولية . وفي هذا الصدد يشير التقرير إلى تزايد سكان العالم تشيخاً وسيكون هناك (4) أشخاص في سن العمل مقابل كل شخص يبلغ 65 عام مقارنة بتسعة أشخاص عام 2000 وستتراجع معدلات إعالة الشباب عموماً . وهناك خمسة مجالات واضحة يتعين على منظمة العمل الدولية معالجتها وهي ( خلق الوظائف – الحماية الاجتماعية – الهجرة – الدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات – والحدود العالمية ) .

### - الانتقال إلى الاستدامة البيئية :

يمكن القول ن الاستدامة البيئية من الشروط الأساسية لاستدامة المنشآت والوظائف وعليه ينبغي للمسائل "الخضراء" أن تكون في صلب مجالات برنامج منظمة العمل الدولية في السنوات القادمة .

### - مسيرة التكنولوجيا إلى الأمام :

أن الأثر طويل الأمد لهذه التطورات على الوظائف وعالم العمل لا يزال غير مؤكد إلى حد كبير وسوف تستحدث فرص عمل جديدة خاصة في البلدان النامية .

### - المعالم المتغيرة للفقر والازدهار

الحصول على عمل لائق هو السبيل الناجع للحد من الفقر والذي سيكون ذو أولوية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لما بعد 2015 في ضوء ترسيخ بطلاة الشباب التي تعتبر بمثابة مأساة عالمية وقد يتحول الشباب إلى جيل ضائع .

## - تزايد انعدام المساواة :تحد كبير أمام العدالة الاجتماعية .

إن المستويات غير المقبولة من انعدام المساواة والتوزيع غير المنصف للمداخل يمكنها أن تطرح تهديداً جدياً أمام الاستقرار والتلاحم الاجتماعيين .

## - إعادة التوازن والتقارب والانتعاش :

أن هدف المجتمع الدولي من إعادة إطلاق نمو متوازن ومستدام وغني بالوظائف يضع منظمة العمل الدولية في صميم النقاش حول السياسة العامة بما في ذلك ضمن إطار مجموعة العشرين .

## - السمة المتغيرة للإنتاج والعمالة :

بين مزايا وعيوب المرونة الداخلية والخارجية لسوق العمل اعتمدت منظمة العمل الدولية مجموعة من المعايير بشأن أشكال محددة من العمل : العمل لبعض الوقت – العمل في المنزل – وكالات الاستخدام الخاصة إضافة إلى علاقة وإنهاء الاستخدام :

## ● الفصل الثاني : تجهيز منظمة العمل الدولية : التحديات المؤسسية :

تحتاج منظمة العمل الدولية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بعدد من التحديات المؤسسية بشأن ما يلي :

- الهيكل الثلاثي والشرعية التمثيلية .
- المعايير .
- الاتساق .
- منظمة العمل الدولية والمنشآت .

ينبغي على منظمة العمل الدولية أن تستعرض وتكيف ممارساتها المؤسسية لتعزيز إدارتها وبناء قدراتها من أجل استخدام مواردها البشرية والمالية على أفضل وجه واستخدام الميزة الفريدة المتمثلة في هيكلها الثلاثي ونظام المعايير الخاص بها . كما يشير التقرير إلى أن إعلان 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة يضيف صبغه مؤسسية على مفهوم العمل اللائق وهو إيمان متجدد بمنظمة العمل الدولية .

وفيما يتعلق بالإدارة السديدة دخلت مقترحات الإصلاح التي أقرها مجلس الإدارة حيز النفاذ اعتباراً من نوفمبر / تشرين الثاني 2012 من أجل الارتقاء بقدرات المنظمة التحليلية والحد

من التقسيم الداخلي وتجزئة الجهود وتحسين نظم وتقديم الخدمات وتعزيز الشراكات الخارجية.

أيضاً يقول إعلان 2008 " أن الحوار الاجتماعي وممارسة الهيكل الثلاثي داخل الحدود وغيرها أكثر ملائمة الآن للتوصل الى الحلول وبناء التلاحم الاجتماعي " ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان وفيما بينها ، إضافة إلى اعتراف الإعلان بالمعايير ومعها الهيكل الثلاثي على أنها " ميزة فريدة " من مزايا منظمة العمل الدولية والتي ينبغي عليها كذلك مواصلة الجهود لتعميق الحوار والتعاون مع المنظمات الشقيقة التي تضطلع بولايات ذات الصلة كما ورد في برنامج الإصلاح الحالي . كما يعترف إعلان 2008 بولاية منظمة العمل الدولية لتعزيز المنشآت .

ومن الدروس الماضية يمكن القول أن على منظمة العمل الدولية أن تستهل قرنها الثاني بالتزام صريح تجاه أكثر الناس استضعافاً في العمل : من يعيشون في الفقر أو يواجهون خطر الوقوع فيه ، انتهاكات الحقوق الأساسية ، تهديدات كرامة الإنسان ، الافتقار إلى الحصول على الخدمات والحماية الاجتماعية الضرورية مما أدى إلى انتقاء ثمانية مجالات ذات أهمية حاسمة في مقترحات البرنامج والميزانية 2014 – 2015 .

### ● الفصل الثالث : مبادرات مؤوية منظمة العمل الدولية :

يقول المدير العام دافيد مورس " منظمة العمل الدولية لا يمكن أن تكون أداة فعالة للتقدم إلا بقدر ما تريده لها الدول الأعضاء فيها وهيئاتها المكونة " بمعنى أن النجاح يتوقف على مدى الالتزام الثلاثي بالمنظمة وبأهدافها وأن الذكرى المؤوية تمثل فرصة لإطلاق عدد من المبادرات الهادفة إلى تجهيز المنظمة لمواجهة التحديات التي تنطوي عليها ولايتها في المستقبل وتتخلص في سبعة أفكار لمبادرات مؤوية منظمة العمل الدولية وهي :

- 1- مبادرة الإدارة السديدة .
- 2- مبادرة المعايير .
- 3- المبادرة الخضراء .
- 4- مبادرة المنشآت .
- 5- مبادرة القضاء على الفقر .
- 6- مبادرة المرأة في العمل .
- 7- مبادرة مستقبل العمل .



## تقرير المدير العام حول وضع عمال الأراضي العربية المحتلة:-

هذا التقرير كان موضوع مناقشة في الجلسات العامة للمؤتمر من خلال كلمات الوفود على غرار بقية تقارير المدير العام والجدير بالذكر أن العديد من كلمات الوفود العربية تضمنت عبارات صريحة تدعو المجتمع الدولي للاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 .

وأبدت المجموعة العربية ملاحظات بشأنه تم إعدادها من قبل لجنة الصياغة المنبثقة عن الاجتماع الأول للمجموعة العربية والتي عقدت اجتماعها بمقر البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية يوم الخميس الموافق 6 يونيو/ حزيران 2013.

وقامت منظمة العمل العربية بتزويد المدير العام لمكتب العمل الدولي بنسخة من الملاحظات باللغتين العربية والإنجليزية وطلب ترجمتها إلى اللغات المعتمدة في منظمة العمل الدولية وتعميمها على المشاركين في المؤتمر.

مرفق رقم ( ) : نسخة من ملاحظات المجموعة العربية.

## البند الثاني مشروع البرنامج والموازنة 2014 – 2015 ومسائل أخرى

عقدت اللجنة المالية التي تضم ممثلي الحكومات اجتماعاتها يومي 6 و13 يونيو/ حزيران 2013 برئاسة السيد/ هيرناديز نرفاييز (حكومات/ المكسيك) وحضور السيد كورتبيك ممثل عن فريق العمال والسيد مداوا با ممثل عن فريق أصحاب العمل بمجلس الإدارة بصفة مراقب. وتضمنت أعمال اللجنة مناقشة الموضوعات التالية:

### التقرير الأول

1- طلب مقدم من حكومة جزر القمر بموجب الفقرة 4 من المادة 13 من دستور منظمة العمل الدولية بشأن الموافقة على مشاركتها في عملية التصويت في المؤتمر (تم استلام الطلب بتاريخ 2013/05/30) حيث أن المتأخرات في مساهمة جزر القمر تبلغ (503839) فرنك سويسري لغاية 31 ديسمبر/ كانون الأول 2012 (تسوية متأخرات عن الفترة 1983 – 2012) وقد قامت بتسديد مبلغ وقدره 54461 فرنك سويسري بتاريخ 2013/04/11 وبمناقشة الموضوع توصلت اللجنة إلى:

- عدم قدرة جزر القمر على سداد المتأخرات بالكامل تعود لأسباب خارجة عن نطاقها.
- سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لسداد المتأخرات وفق ما هو وارد في الخطاب.
- لذلك توصي اللجنة للمؤتمر بالموافقة على منح جزر القمر حق التصويت في المؤتمر.

2- طلب حكومة البراجواي بشأن الموافقة على مشاركتها في التصويت بموجب الفقرة 4 من المادة 13 من دستور منظمة العمل الدولية.

- بمناقشة هذه الحالة اعتمدت اللجنة القرار التالي:
- قبول مقترحات البراجواي بشأن تسوية المتأخرات للفترات 1988 – 1990 ، 1998 – 2003 و2011 – 2013 كالتالي:
- سيقوم البراجواي بتسديد حصته بالكامل في الموعد المحدد لها في السنوات القادمة.

- خلال عام 2014 يقوم البراجواي بتسديد المتأخرات المستحقة لغاية ديسمبر/ كانون الأول 2012 وكذلك مساهمة 2013 بمبلغ إجمالي 555132 فرنك سويسري بالتقسيم على 12 دفعة، مع الموافقة على منحه حق التصويت.

### التقرير الثاني:

### مشروع البرنامج والميزانية 2014-2014 ومسائل أخرى

تركزت مناقشات اللجنة حول الوثيقة الخاصة بمشروع البرنامج والميزانية 2014 – 2015 المقدم من المدير العام حيث تمت مناقشة هذه المقترحات واعتمادها في الدورة 317 لمجلس الإدارة (مارس/ آذار 2013).  
عرض المدير العام على اللجنة مقترحات البرنامج والميزانية 2014 – 2015 التي حددت حجم المصروفات بمبلغ 864 مليون دولار أمريكي.

- تم إعداد مشروع البرنامج والميزانية 2014 – 2015 على نحو استثنائي يسمح بالتطبيق في سياق ميزانية ذات نمو صغرى بالقيم الحقيقية مما يفضي إلى زيادة أسمية بقيمة 2.4 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0.3% إلى مستوى الميزانية الحالية بمراعاة كاملة للقيود المالية التي تواجهها دول أعضاء عديدة ووجهات النظر التي أعربت عنها في هذا الشأن ، مع الاستجابة للمطالب المتكررة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بالإصلاح والتغيير لجعل المنظمة مركز التميز التقني لعالم العمل .

ويري المدير العام لمكتب العمل الدولي أن مقترحات البرنامج والميزانية 2014 – 2015 بهدف التغيير من أجل تحقيق قيمة أعلى ، ترسم مساراً يجعل المنظمة أكثر استعداداً لمواجهة التحديات الملحة في عالم العمل مع الاضطلاع بعملية إصلاح تمكنها أن تكون هيئة فاعلة في إعادة توازن للاقتصاد العالمي وتحقيق الاحترام الكامل للحقوق الأساسية في العمل وضمان حماية اجتماعية أوسع نطاقاً لا سيما بالنسبة إلى الناس الأكثر فقراً وحرماناً .

وقد استهل محرك ديناميكي أساسي للإصلاح داخل المكتب وحدثت تغييرات فعلا وتتناول هذه التغييرات ما يلي : هيكلية الإدارة العليا ومسئولياتها وإجراءاتها وتحسين الهيكليات في المقر وفي الأقاليم بغية تعزيز نوعية وتكامل تنفيذ البرنامج وفعالية النظم والإجراءات الإدارية .

يتضمن البرنامج لمنظمة العمل الدولية 2014 – 2015 إضافة إلى برنامج الإصلاح العناصر التالية :-

- الأهداف الاستراتيجية : العمالة – الحماية الاجتماعية – الحوار الاجتماعي – المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل .
- النتائج المتوقعة: ( 19 نتيجة ) مع المؤشرات ومعايير القياس والأهداف لفترة السنتين .
- مجالات الأهمية القصوى : ( ثمانية مجالات ) يشمل كل مجال مدخلات من مجالات تقنية مختلفة ويقدم نتائج بموجب الحصائل ذات الصلة .

● **إطار السياسة الإستراتيجي لمنظمة العمل الدولية للفترة 2010 - 2015 :**

- 1- العمالة  
النتائج : تعزيز العمالة ، تنمية المهارات ، المنشآت المستدامة .
  - 2- الحماية الاجتماعية :  
النتائج : الضمان الاجتماعي ، السلامة والصحة المهنيين ، هجرة اليد العاملة – فيروس نقص المناعة البشرية .
  - 3- الحوار الاجتماعي :  
النتائج : منظمات أصحاب العمل ، منظمات العمال ، إدارة العمل وقانون العمل، الحوار الاجتماعي والعلاقات الصناعية ، العمل اللائق في القطاعات الاقتصادية.
  - 4- المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل  
النتائج : الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية ، العمل الجبري ، عمل الأطفال ، التمييز في العمل ، معايير العمل الدولية .
- ترتبط الأهداف الإستراتيجية بـ (19) نتيجة وهناك ما مجموعه (713) هدفا مخططا له في الفترة 2014 – 2015 منها 252 هدفاً في أفريقيا و 167 في الأمريكتين و 144 في آسيا والمحيط الهادي و 82 في أوروبا وآسيا الوسطى و63 في الدول العربية .
- وسوف يركز برنامج منظمة العمل الدولية في الفترة 2014 – 2015 تركيزاً خاصاً على عدد محدود من مجالات الأهمية القصوى ويسعي كل مجال إلى الاستجابة للأوضاع الراهنة والشغل الشاغل لمعظم البلدان .

● **مجالات الأهمية القصوى للفترة 2014 – 2015 :**

- تعزيز وظائف أكثر وأفضل للنمو الشامل .
- الوظائف والمهارات لصالح الشباب .
- إرساء أوضاع الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها .
- الإنتاجية وظروف العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- العمل اللائق في الاقتصاد الريفي .

- إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم .
- تعزيز الامتثال في مكان العمل من خلال تفتيش العمل .
- حماية العمال من أشكال العمل غير المقبولة .

تناول السيد كورتيبيك الكلمة متحدثا باسم فريق العمال مشيرا إلى أن دراسة البرنامج والميزانية تأتي في توقيت في غاية الأهمية بالنسبة لمنظمة العمل الدولية بعد التأثيرات السلبية لازمة المالية العالمية على ملايين من العمال وأنه يدعم مقترحات البرنامج والميزانية مع دعوة منظمة العمل الدولية إلى التدخل الفاعل لتنمية العدالة الاجتماعية وتمكين العمال من الحصول على العمل اللائق والمجزي وتوسيع الحماية التي يتمتعون بها. كذلك أعرب سيادته عن دعم برنامج الإصلاح الداخلي. وفي كلمته باسم فريق أصحاب العمل أشار السيد ميدوبا إلى أن البرنامج والميزانية 2014 - 2015 يعطي فرصة لزيادة القيمة المضافة لمنظمة العمل الدولية ونجاعة تدخلات المكتب في عالم العمل.

كما عبر على مسانדתه لدعم التعاون بين القطاعات في المكتب وتأييده لإجراءات الإصلاح والتركيز على مجالات ذات الأهمية القصوى مع الموافقة على مقترحات البرنامج والميزانية والتأكيد على أن فريق أصحاب العمل سيساهم بفاعلية في وضعها موضع التنفيذ. ومن ضمن مداخلات ممثلي الدول العربية يمكن أن نذكر مداخلة ممثل حكومة ليبيا الذي أكد على تمسكه بمنظمة العمل الدولية ودعم مقترحات البرنامج والميزانية التي تمكن المنظمة من تقديم المساعدات إلى الدول الأكثر احتياجا ومن بين هذه الدول ليبيا في ضوء الثورة الشعبية التي أدت إلى خسائر في الأرواح وكذلك في فرص العمل.

كما أضاف أن العديد من المنظمات تقدم العون إلى ليبيا وليس من بينها منظمة العمل الدولية على الرغم من أن ليبيا تدفع مساهمتها في المنظمة بالكامل دون تأخير.

القرار المتعلق باعتماد البرنامج والميزانية 2014 - 2014 وتوزيع المساهمات بين الدول الأعضاء

### 1- الميزانية

- المصروفات 801260000 دولار أمريكي
- المداخيل 801260000 دولار أمريكي
- صرف العملة 0.95 فرنك سويسري = 1 دولار أمريكي
- الميزانية العامة 761197000 فرنك سويسري

### 2- تحصيل مساهمات الدول الأعضاء

يقدر مجموع المساهمات التي تحصلت عليها المنظمة لغاية 5 يونيو/ حزيران 2013 بنحو 216269455 فرنك سويسري منها 31223350 فرنك سويسري متأخرات.

### 3- جدول توزيع المساهمات في الميزانية 2014 – 2015

اعتمدت اللجنة الجدول المقترح لتوزيع المساهمات بين الدول الأعضاء وفق النسب المطبقة في الأمم المتحدة.

وتقدر مساهمات الدول العربية في ميزانية منظمة العمل الدولية 2014 – 2015 نسبة 2,786 % بزيادة 0,488 % عن عام 2013 وفق الجدول التالي:

#### توزيع مساهمات الدول العربية في ميزانية منظمة العمل الدولية

الدولة	منظمة العمل الدولية 2013 (%)	الأمم المتحدة 2013-2015 (%)	مشروع لمنظمة العمل الدولية 2014-2015 (%)	الفرق (%) زيادة أو نقص
الأردن	0.014	0.022	0.022	0.008
الإمارات	0.391	0.595	0.595	0.204
مملكة البحرين	0.039	0.039	0.039	---
تونس	0.030	0.036	0.036	0.006
الجزائر	0.128	0.137	0.137	0.009
جيبوتي	0.001	0.001	0.001	---
السعودية	0.830	0.864	0.865	0.035
السودان	0.010	0.010	0.010	---
سوريا	0.025	0.036	0.036	0.011
الصومال	0.001	0.001	0.001	---
العراق	0.020	0.068	0.068	0.048
سلطنة عُمان	0.086	0.102	0.102	0.016
فلسطين	--	--	--	--
قطر	0.135	0.209	0.209	0.074
الكويت	0.263	0.273	0.273	0.010
لبنان	0.033	0.042	0.042	0.009
دولة ليبيا	0.129	0.142	0.142	0.013
مصر	0.094	0.134	0.134	0.04
المغرب	0.058	0.062	0.062	0.004
موريتانيا	0.001	0.002	0.002	0.001
اليمن	0.010	0.010	0.010	---
<b>المجموع</b>	<b>2.298</b>	<b>2.785</b>	<b>2.786</b>	<b>0.488</b>

## البند الثالث

### تطبيق الاتفاقيات والتوصيات

1- شكلت لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وفقا للمادة 7 من نظام العمل بمؤتمر العمل الدولي وذلك للنظر في البند الثالث المدرج على جدول الأعمال والمتمثل في معلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات، وتكون مكتب رئاسة اللجنة من:

السيدة/ ناعومي ريال	حكومات (الأرجنتين)	"رئيسا"
السيدة/ سويانا روقنبوقن	أصحاب أعمال (كندا)	"نائبا للرئيس"
السيد/ مارك ليمنز	عمال (بلجيكا)	"نائبا
للرئيس"		

2- عقدت اللجنة (16) جلسة عامة وبذلك تكون قد تجاوزت جلسات العام الماضي والتي بلغت (11) جلسة فقط ووفقا لما جرى عليه العمل فقد أنجزت اللجنة أعمالها على النحو التالي:

3- خصصت اللجنة أعمالها منذ الجلسة الأولى لمحاولة التوفيق بين فريقى أصحاب العمل والعمال حول إدراج حق الإضراب ضمن تفسير أحكام الاتفاقية رقم (87) فاستمعت لرأي رئيس لجنة الخبراء القانونيين السيد/ يوكوتا (اليابان) مع العلم بأن هذه الجلسة تعتبر الأخيرة بالنسبة له حيث تم انتخاب رئيس جديد للجنة هو السيد/ عبدول كوروما من سيراليون.

وقدم رئيس لجنة الخبراء وجهة نظر اللجنة بشأن نطاق ولايتها في تفسير النصوص، موضحا أن اختصاصات اللجنة تتطلب تأويل القوانين وهو ما يستدعي درجة من التفسير لنصوص الاتفاقية والتشريعات الوطنية، وأن النهج الذي تتبعه اللجنة في استعراض معنى الاتفاقية يستدعي تفسير نصوصها تحقيقا للمساواة في المعاملة وأن آراء لجنة الخبراء مقبولة على نطاق واسع في ظل تشكيلها الذي يتمتع بالاستقلالية وان التقليل من قيمة عمل اللجنة في التفسير سيقبل من التزام الحكومات تجاهها.

- موقف فريق أصحاب العمل: يعارض فريق أصحاب الأعمال رأي لجنة الخبراء بشأن حق الإضراب حيث يرى أن الاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية لم تنص على حق الإضراب وأن لجنة الخبراء تتمتع بسلطة قضائية

وليس لها صلاحية تفسير أحكام الاتفاقيات، وأن الجهة صاحبة الولاية في التفسير هي محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام الدستور.

- موقف فريق العمال: يرى أن لجنة المعايير ينبغي أن يكون عملها أكثر عمقا في مسألة مراقبة التطبيق للاتفاقيات ومن ضمن ذلك القيام بالتفسير وأن حق الإضراب مرادف للحرية النقابية موضوع الاتفاقية وأنه منذ الخمسينات ما انفكت لجنة الخبراء تعرب عن وجهة نظرها بشأن الصكوك الخاصة بمنظمة العمل الدولية والتي تعكس حتما مرادفات تفسيرية.

#### 4- المناقشة العامة

تناول أعضاء اللجنة بالنقاش المسائل الواردة بالقسم المتعلق بالنشاط المعياري لمنظمة العمل الدولية ومدى تقييد الدول الأعضاء بالتزامها بشأن معايير العمل الدولية والمتمثلة في:

- تقديم التقارير عن الاتفاقيات المصادق عليها
- تقديم التقارير عن الاتفاقيات غير المصادق عليها والتوصيات
- الإجابة على ملاحظات لجنة الخبراء
- عرض الاتفاقيات والتوصيات على السلطات المختصة.

#### 5- المناقشة حول الدراسة الاستقصائية العامة

أجرت اللجنة نقاشا حول الدراسة الاستقصائية العامة التي أعدتها لجنة الخبراء (المفاوضة الجماعية في الوظيفة العمومية) والتي تعد الدراسة الأولى التي تم إعدادها حول الاتفاقية رقم (151) والتوصية (59) لعام 1978 بشأن علاقات العمل في الوظيفة العمومية وكذلك الاتفاقية رقم (154) والتوصية رقم (163) لعام 1981 بشأن المفاوضة الجماعية.

وقد دارت المناقشات حول التأكيد على ضرورة أن تكون المفاوضات الجماعية في الوظيفة العمومية ناجعة وفعالة لتحسين ظروف المواطنين وليكون عاملا أساسيا في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وقد شارك في النقاش عدد من الدول المشاركة في أعمال اللجنة ومن بينها دول عربية (حكومات ليبيا/ تونس/ المغرب) لاستعراض تجاربها الوطنية في مجال المفاوضة الجماعية وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تونس قد صدقت في 20/04/2013 على الاتفاقية 151 بشأن علاقات العمل في الوظيفة العمومية وهي أول دولة عربية تصادق على هذه الاتفاقية.



وقد توصلت اللجنة بعد نقاش مستفيض وتبادل الآراء حول هذه الدراسة الاستقصائية إلى جملة من النتائج من أبرزها:

- التأكيد على مبادئ الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية في الوظيفة العمومية، وأن تطوير هذه الحقوق يستلزم توافر نظام ديمقراطي يحترم الحريات المدنية.
- الإقرار بأن المفاوضة الجماعية تساهم في ضمان ظروف عمل عادلة وعلاقات عمل متوازنة من خلال قدرتها على تحقيق التوازن بين المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل.
- التأكيد على أن المفاوضة الجماعية في الوظيفة العمومية كما هو الشأن في القطاع الخاص ينبغي أن تجري في إطار احترام مبادئ المفاوضة الحرة والاختيارية وأن تقوم على حسن النية.

#### 6- الحالات الآلية

خصصت اللجنة كعادتها إحدى جلساتها لمناقشة الحالات المسماة بحالات عدم التزام الدول الأعضاء المتعلقة بإرسال التقارير والالتزامات الأخرى المتصلة بالمعايير، وقد استمعت اللجنة إلى أجوبة عدد من الدول وأكدت على الأهمية القصوى لإرسال التقارير من طرف الدول الأعضاء حتى تتمكن لجنة الخبراء من دراسة مدى إيفاء هذه الدول بالتزاماتها وقد شملت هذه الحالات عدد كبير من الدول، منها بعض الدول العربية:

- عدم إرسال التقارير عن الاتفاقيات المصدق عليها مدة سنتين فأكثر (جيبوتي/ ليبيا/ الصومال)
- الإخلال في تقديم المعلومات ردا على ملاحظات لجنة الخبراء (الجزائر/ جيبوتي/ لبنان/ ليبيا/ موريتاني/ السودان/ سوريا)
- عدم الالتزام بعرض الاتفاقيات والتوصيات على السلطات المختصة بالتصديق (البحرين/ جيبوتي/ ليبيا/ الصومال/ السودان/ سوريا)
- عدم إرسال التقارير في الخمس سنوات الأخيرة عن الاتفاقيات غير المصدق عليها والتوصيات (ليبيا/ الصومال)

#### 7- الحالات الفردية

خصصت اللجنة كالعادة الجزء الأكبر من أعمالها لدراسة الحالات الفردية للدول التي لا تلتزم بتطبيق الاتفاقيات المصدق عليها وتمت دعوتها من قبل اللجنة، وتتعلق أغلب الحالات بمخالفات للاتفاقيات الأساسية وبالأخص الاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (9 حالات)، الاتفاقية رقم (111) بشأن حظر التمييز في الاستخدام والمهنة (4 حالات)، والاتفاقية رقم (98) بشأن المفاوضة الجماعية (3 حالات)، والاتفاقية رقم (81) بشأن تفتيش العمل (حالتان) والاتفاقية رقم (122) بشأن سياسات الاستخدام حالة واحدة والاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية حالة واحدة، والاتفاقية رقم (138) بشأن الحد الأدنى لسن استخدام الأطفال في العمل (حالة واحدة)، والاتفاقية رقم (182) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال حالتان، والاتفاقية رقم (29) بشأن العمل الجبري (حالتان).

وقد تم عقد جلسة إعلامية لشرح المبررات والمعايير التي يتم الاستناد إليها لتحديد هذه الحالات التي وردت في القائمة القصيرة والتي سجلت (25) بلداء، موضحة أن الاختيار يتم على أساس الانتقادات المتعددة والمتكررة في السنوات الأخيرة الموجهة إليها من لجنة الخبراء القانونيين وعدم ردها على تقرير الخبراء ومدى خطورة الوضع وكذلك مراعاة التوزيع الجغرافي ومراعاة تحقيق التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية ومراعاة التنوع في موضوع الاتفاقيات.

وفيما يخص الدول العربية ناقشت اللجنة (3) حالات : مصر بالنسبة للاتفاقية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والمملكة العربية السعودية الاتفاقية رقم (111) بشأن حظر التمييز وموريتانيا الاتفاقية رقم (81) بشأن تفتيش العمل.

وقد أدرجت اللجنة في فقرات خاصة حالتها أيسلندا ورواندا بشأن الاتفاقيتين (199) و(138) على التوالي.

## 8- المشاركة العربية في اللجنة

كان الحضور العربي في هذه اللجنة مكثفا وذلك على مستوى أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات/ أصحاب أعمال/ عمال)

وقد تشكل فريق للتنسيق العربي داخل اللجنة من الدكتور/ علي نصيري (حكومات/ اليمن) والدكتورة/ لمى سلمان (أصحاب عمل/ السعودية) والأستاذة نرمين الشريف (عمال/ ليبيا).

وقد شاركت منظمة العمل العربية في أعمال اللجنة ممثلة بالمستشار القانوني السيد/ إسلام سناء.

وقد ساهم الأعضاء العرب في المناقشات المتعلقة بالدراسة الاستقصائية العامة (تونس / ليبيا / المغرب). وفي الجلسة المخصصة لمناقشة "الحالات الآلية" استمعت اللجنة إلى أجوبة الممثلين الحكوميين لكل من الجزائر وليبيا وموريتانيا بشأن الرد على توصيات لجنة الخبراء القانونيين.

كما استمعت اللجنة في الجلسات الخاصة بمناقشة الحالات الفردية إلى حكومات كل "السعودية (الاتفاقية 111) – مصر (الاتفاقية 87) موريتانيا (الاتفاقية 81)" وكذلك إلى مداخلات عديدة من بعض أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

## البند الرابع

### التشغيل والحماية الاجتماعية في ظل السياق الديمغرافي الجديد

1- تشكلت لجنة لمناقشة البند الرابع من جدول أعمال الدورة 102 لمؤتمر العمل الدولي والمتعلق بموضوع التشغيل والحماية الاجتماعية في ظل السياق الديمغرافي الجديد. حيث تكونت اللجنة من 163 عضواً من الحكومات و27 من أصحاب الأعمال و56 من العمال. وقد تكون مكتب اللجنة على النحو التالي:

- السيد/ جيمس ماتيزا – زمبابوي رئيساً
- السيدة/ تانيا كوهين - جنوب إفريقيا نائبة للرئيس عن أصحاب العمل
- السيدة/ سينزا دل ريو - إيطاليا نائبة للرئيس عن العمال
- السيد/ لوكا سفيرسات - البرازيل مقرراً

هذا وقد حظيت اللجنة باهتمام و مشاركة مكثفة من الأعضاء العرب وأجروا مجموعة من المداخلات التي أثرت النقاش في اللجنة وكانت محل اهتمام.

2- استهلت اللجنة أعمالها بعرض موجز للتقرير المطروح للنقاش مع التركيز على الست نقاط التالية:

- تحديات التحول الديمغرافي وآثارها على القوى العاملة
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التحول الديمغرافي.
- السياسات والخيارات
- الإطار المتكامل للعمل اللائق لمعالجة تحديات التحول الديمغرافي.
- موضوعات مقترحة للمناقشة

3- تعرض التقرير إلى معدلات نمو السكان الآخذ في التباطؤ على الصعيد العالمي، ويرجع ذلك تراجع معدلات الخصوبة، في ذات الوقت الذي تزداد فيه أعداد المسنين نظراً لارتفاع مستوى العناية الصحية وانخفاض معدلات الوفيات مما يؤدي إلى تشيخ السكان.

- ينطوي هذا التغير السكاني على آثار كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وسوق العمل نظرا لنقص الأيدي العاملة الماهرة القادرة على الإنتاج. وتفاقم مشكلة إعالة المسنين وتوفير الحماية الاجتماعية وتأمين العجزة لهذه الفئة والعمل على توفير التدريب المستمر وتنمية قدرات المسنين لضمان استمرارهم في العمل لأكبر وقت ممكن.
- تضمن هذا التقرير مشكلة النساء المسنات حيث يزداد متوسط العمر لديهن وما يتعرضن له من ظروف عمل سيئة وخاصة في الدول النامية حيث يلجأن في الغالب إلى مواصلة العمل في الاقتصاد غير المنظم لفترات طويلة وظروف غير ملائمة.
- تنطوي الاستجابات في هذا التقرير على العلاقة القائمة بين الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان وضرورة اجتماعية واقتصادية، كما أن توفير الرعاية الصحية والسلامة المهنية تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرات العامل وبالتالي على إنتاجية العمل.
- كما تطرق التقرير إلى الاهتمام بتعزيز العلاقة بين عمالة الشباب وكبار السن القائمة على مبدأ أن استمرار المسنين في العمل لا يشكل عائقا أمام الشباب ولكن له أهمية كبيرة في سد الثغرات في المهارات بين الأجيال.
- أهمية زيادة معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة والقضاء على التمييز بين الجنسين، وكذلك حماية الأمومة ورعاية الأطفال.

### أهم استنتاجات اللجنة

#### 1- التحول الديمغرافي وتحدياته

- إن التحول الديمغرافي والتشيخ اتجاه عالمي في جميع الدول والمناطق وعلى الرغم من ذلك تعد الحياة لفترات طويلة وصحية أحد إنجازات التنمية البشرية، مع التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهد حتى يتمكن الجميع من الحصول على المنفعة.

- حجم السكان في تزايد وتشيوخ، فبحلول عام 2050 من المتوقع أن يتجاوز 9 بليون نسمة وأن السكان الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة سيتضاعف ثلاث مرات، ثلاثة أرباع منهم في الدول النامية ومعظمهم من النساء.
- أدى السياق الديمغرافي إلى ظهور آثار عميقة على القوى العاملة والتشغيل ونظم الضمان الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، حيث من المتوقع أن يزداد في العقد المقبل أكثر من 420 مليون شخص في سوق العمل عن ما هو حالياً وأن نمو القوى العاملة سوف تكون أكثر تمركزاً في الدول النامية والتي يعمل معظم الأشخاص فيها في القطاع غير المنظم.
- حوالي 20% فقط من السكان في سن العمل يتمتعون بنظم حماية اجتماعية شاملة، بينما في الدول النامية حوالي 342 مليون من كبار السن يفتقدون أمن الدخل الكافي.
- ضرورة زيادة معدلات مشاركة القوى العاملة والتشغيل بالقطاع المنظم من أجل تلبية احتياجات نظم الضمان الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

## 2- المبادئ التوجيهية والسياسات:

- يمكن للسياسات الفعالة أن تعالج التحولات الديمغرافية، حيث توفر منظمة العمل الدولية معايير واسعة النطاق ذات الصلة بالسياق الديمغرافي للاسترشاد بها في مجال هذه السياسات. ومن هذه السياسات حوار اجتماعي ومفاوضة جماعية فعالة.
- إجراء حقبة من السياسات الابتكارية للاستجابة للمتغيرات
- النهوض بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الجنسين.
- معالجة مشاكل استخدام العمال المسنين في إطار استراتيجية شاملة ومتوازنة تماماً لتحقيق العمالة الكاملة.
- الإدارة الجيدة المعتمدة على الشفافية والمصادقية.

- ينبغي لكل بلد أن يتخذ التدابير اللازمة لمنع التمييز في الاستخدام والمهنة فيما يتعلق بالعمال المسنين في إطار سياسة وطنية لتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بالنسبة للعمال مهما كان سنهم.

### وهناك كذلك مزيج من السياسات الشاملة

- يجب على الدولة تطبيق سياسات مناسبة لمعالجة تحديات التغير الديمغرافي بشكل فعال.
- لا بد من تطوير سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية بطريقة تعزز بعضها البعض في ضوء الاستجابة لخصوصيات العمالة المتنوعة أو أنماط الدخل واحتياجات السكان.
- يمكن أن تساهم سياسات الهجرة المدارة بشكل جيد مع الأخذ في الاعتبار إطار منظمة العمل الدولية متعددة الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة في التخفيف من النقص في اليد العاملة الماهرة.
- وضع سياسات لزيادة الانتاجية يعوض النقص في اليد العاملة في المجتمعات المتشعبة من هذه السياسات:-
- التركيز على ظروف عمل صحية وأمنة وتكييف وقت العمل والحياة المهنية وتنظيم العمل من أجل تمكين العمال المسنين من الاستمرار في العمل، في الوقت ذاته توفير دعم لأصحاب العمل في الجهود التي يبذلونها للقيام بذلك وتحديد سبل تحسين قابلية استخدام العمال من خلال مبادرات التعلم المتواصل.
- إعداد مفاوضات جماعية ووضع حد أدنى للأجور بما يتماشى مع السياسات الوطنية وتوزيع عادل للدخل في المجتمع، بما في ذلك إغلاق الفجوة في الأجور بين الجنسين وتحسين القدرات الإنتاجية.
- ينبغي أن تعمل الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال سوياً لزيادة فرص التعلم مدى الحياة لتعزيز فرص العمل والإنتاجية ومنع تقادم المهارات.

- يعد الحوار الاجتماعي بجميع أشكاله أمرا ضروريا لإيجاد إجابة منصفة وفعالة ومستدامة للتحديات الديمغرافية، كما أنه يمكن أن يقدم مساهمة رئيسية للنمو الشامل والتنمية المستدامة، حيث تتم عمليات الإصلاح الضرورية من خلال الحوار الاجتماعي في إطار التوازن بين العمالة والحماية الاجتماعية والاحتياجات المالية والضرائب ذات الصلة.

- تعد المفاوضات الجماعية المبنية على حرية المؤسسات والثقة المتبادلة أحد الأدوات الهامة لوضع اتفاق جماعي لمواجهة تحديات النمو الديمغرافي عند مستوياته المختلفة.

تضطلع منظمة العمل الدولية بدور هام في توفير قيادة عالمية والعمل كمركز متميز حول التغيير الديمغرافي وآثاره في عالم العمل. ومع أخذ الميزانية المقررة في الاعتبار على مكتب العمل الدولي دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومات والشركاء الاجتماعيين والعمل مع النظم المتعددة الأطراف في مجالات التعاون الفني إضافة إلى دعم بناء القدرات وذلك من خلال تطوير خطط وطنية متكاملة حول التغيير الديمغرافي/ تطوير نظم معلومات سوق العمل من خلال رصد وتقييم وتحديد المهارات المطلوبة في سوق العمل/ العمل على تقوية طاقات الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال ومؤسسات الضمان الاجتماعي لمعالجة التحول الديمغرافي/ تطوير سياسات شاملة من خلال الحوار الاجتماعي والثلاثية/ تطوير سياسات الهجرة وآثارها/ زيادة التوعية وتشجيع تطبيق معايير منظمة العمل الدولية.

مرفق رقم ( ) : نسخة من استنتاجات اللجنة.



## البند الخامس التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء

عقدت اللجنة الفنية المنبثقة عن المؤتمر لمناقشة البند الخامس من جدول الأعمال بعنوان "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء" اجتماعاتها خلال أيام 5، 6، 7، 13 و14 يونيو/ حزيران 2013 وتراوح عدد المشاركين ما بين 174 عضو (حكومات 81 – أصحاب عمل 32 – عمال 61) و226 عضو (حكومات 109 – أصحاب عمل 46 – عمال 71) وتشكلت هيئة مكتب اللجنة على النحو التالي:

- السيد عبد الحليم محمد (حكومات/ السودان): رئيس
- السيدة/ كوتبيرت (أصحاب عمل/ جماييك): نائبة الرئيس
- السيد/ مرتينيز (عمال/ الأرجنتين): نائب الرئيس
- السيدة/ أو-كارول (حكومات/ إيرلندا): مقررة

كما تم تشكيل لجنة الصياغة انضم إليها عضو واحد من الدول العربية وهو السيد عبد الرحمن المرزوقي (حكومات/ الإمارات). يتناول هذا التقرير المعروض للمناقشة في الدورة (102) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2013 ، بالتحليل تحديان من تحديات القرن الحادي والعشرين وهما : تحقيق الاستدامة البيئية وتحويل رؤية توفير العمل اللائق للجميع إلى حقيقة واقعة مع بيان الترابط الوثيق بينهما وأن مسألتى البيئة والتنمية الاجتماعية بعدين مترابطتين من دعائم التنمية المستدامة مما يتطلب تغييرات جذرية والتخلي عن سياسة " النمو أولاً والتنظيف لاحقاً " وضرورة إدماج العناصر البيئية والاجتماعية وعناصر العمل اللائق إلى الاقتصادات المستدامة .

أن جعل الاقتصاد مستداماً بيئياً لم يعد خيار بل بات ضرورة حيث أن تزايد استخدام الموارد الطبيعية والتلوث يسرعان في فقدان التنوع الإحيائي وتغير المناخ وتدهور البيئة والضرر بالمكاسب المحققة في التنمية والحد من الفقر

وتتكون وثيقة البند الخامس بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء من خمسة فصول تحليلية حيث تناول الفصل الأول التحديات البيئية والاجتماعية التي يواجهها العالم والعلاقة القائمة بينهما . ويحدد الفصل الثاني ثلاث فرص أساسية للمضي قدماً بالعمل اللائق في اقتصاد أكثر ملائمة للبيئة ووظائف أكثر وأفضل وإدماج اجتماعي .

ويتناول الفصل الثالث ثلاثة تحديات مرتبطة بالتحول إلى اقتصاد أكثر ملائمة للبيئة من منظور عالم العمل لا سيما : إعادة الهيكلة وخسارة العمالة وإعادة توزيع العمال ، والحاجة الملحة للتكيف مع تغير المناخ ، والآثار السلبية غير المقصودة على توزيع الدخل . أما الفصل الرابع فهو يتناول بإيجاز المبادرات السياسية المهمة على المستويين الوطني والدولي والنشاط الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية حاليا في هذا المجال . ويختتم التقرير بالفصل الخامس الذي يتضمن نقاط مقترحة للمناقشة العامة.

## سير أعمال اللجنة:

افتتح الرئيس أعمال اللجنة بكلمة ذكر فيها المشاركين في اللجنة بأن الموضوعات المطروحة للنقاش تتعلق بصعوبات ومشكلات هامة بالنسبة لجميع البلدان وأن مهمة اللجنة تتمثل في تقديم حلول في إطار العمل اللائق وليس بالسهل إيجاد هذه الحلول ولكنه ممكن بفضل الحوار الاجتماعي وروح التفاهم المتبادل.

ثم عرض ممثلا الأمين العام للمؤتمر السيد/ سالازار – نائب المدير العام للسياسات والسيد/ بوشن – مدير قطاع المنشآت بشكل موجز التقرير الخامس بالإشارة إلى أن آخر مناقشة للمؤتمر حول البيئة تعود إلى 23 سنة وأن بعض المشكلات مثل الأزمة الاقتصادية الحالية والضرورة الملحة لتوفير فرص عمل للشباب مرتبطة بشكل وثيق بالتطلعات للبيئة المستدامة على مستوى المنشآت والبلدان وكوكب الأرض.

ويجب على كل دولية وضع السياسات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية وسوق العمل وفق ظروفها وأوضاعها على أن تشجع الإجراءات الحكومية الاستثمارات في الاقتصاد المستدام مع التأكيد على دور الحوار الاجتماعي لتسهيل هذه التغيرات.

وخلال اجتماعات اللجنة جرت المناقشات حول الستة محاور المقترحة في الفصل الخامس من التقرير المعروض على اللجنة مع التركيز على تباين في التكلفة والتحديات التي تواجهها الدول المتقدمة والدول النامية في عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مما يتطلب مساهمة الجميع على مستوى التعاون الوطني وبوجه خاص التعاون الدولي للتكيف مع متطلبات التنمية البيئية المستدامة وتخفيف تكلفتها وتتمثل أهم الاحتياجات في توفير أكبر عدد من الوظائف الخضراء والحماية والحياة الكريمة للعمال وإعادة هيكلة الاقتصاد وتدريب وإعادة تأهيل العاملين وتوفير مكونات السلامة والصحة المهنية وتحفيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والحرص على الاستدامة في العمل والحد من الفقر والمحافظة على البيئة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الوفود العربية سجلت حضوراً متواصلاً ومكثفاً في اجتماعات هذه اللجنة وكانت لهم مداخلات إيجابية تعكس اهتمامات وانشغالات البلدان العربية بالتنمية البيئية المستدامة. وتوصلت اللجنة إلى اعتماد مجموعة من الاستنتاجات في عدد من المجالات ذات العلاقة ومن أهم هذه النتائج ما يلي:

### 1- رؤية للوصول إلى العمل اللائق والوظائف الخضراء والتنمية المستدامة

- الأربعة أبعاد لأجندة العمل اللائق: الحوار الاجتماعي – الحماية الاجتماعية – العمالة والحقوق والمبادئ الأساسية في العمل هي المكونات الأساسية للتنمية المستدامة وينبغي أن تكون في صلب السياسات الهادفة إلى تأمين النمو والتنمية المستدامة التي تضمن تلبية احتياجاتها وإدارة الثلاثة أبعاد: الاقتصادي – الاجتماعي والبيئي معاً كجزء لا يتجزأ.

الانتقالات إلى الاقتصاديات البيئية والاجتماعية المستدامة يمكن أن تصبح محركاً هاماً لتوفير فرص العمل وتحديث الوظائف والعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر.

- الطريق المؤدي إلى التنمية البيئية المستدامة يتطلب نطاقاً واسعاً من الجهود والأنشطة من منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء وفق أوضاع كل دولة.

### 2- الآفاق والتحديات:

- يمكن أن تفتح عملية الانتقال إلى الاقتصاديات البيئية المستدامة آفاقاً واسعة في عالم العمل مثال:

- أ – مكاسب في حجم العمالة بشكل عام.
- ب- تحسين نوعية الوظائف وزيادة الدخل.
- ج- الإدماج الاجتماعي

مع مواجهة بعض التحديات الكبيرة مثال:

- أ – إعادة الهيكلة الاقتصادية قد تؤدي إلى تسريح العمال وخطر فقدان الوظائف.
- ب – ضرورة أن تتكيف الشركات وأماكن العمل والمجتمعات مع تغيرات المناخ.

ج - التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأساسية على مدخول الأسر الفقيرة.

### **3- المبادئ التوجيهية**

ينبغي قيادة الانتقال إلى الاقتصاديات والمجتمعات المستدامة بيئياً بواسطة مجموعة من المبادئ نذكر منها:

- ضرورة التوصل إلى توافق اجتماعي حول الهدف والاستدامة ووسائل تحقيقها ويكون الحوار الاجتماعي جزء من الإطار الدستوري لإعداد وتطبيق السياسات المتجانسة بين حقائب الاقتصاد والبيئة والشؤون الاجتماعية والتعليم والتدريب والعمل اطارا يمكن الشركات والعمال والمستثمرين والمستهلكين إلى الانخراط في الانتقال إلى الاقتصاديات والمجتمعات البيئية المستدامة.

- لا يوجد حل يطبق على الجميع وأنه ينبغي وضع السياسات والبرامج وفق الأوضاع الخاصة بالبلدان وبوجه خاص مراحلها التنموية والقطاعات الاقتصادية ووفق نوع وحجم الشركات.  
ومن المهم تدعيم التعاون الدولي بين البلدان لتطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة.

### **4- المجالات الأساسية والترتيبات الدستورية من أجل انتقال عادل للجميع**

من تحديات الانتقال العادل للجميع:

- الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يستوجب مجموعة من السياسات الاقتصادية والقطاعية وكذلك سياسات العمل الخاصة بكل بلد والتي تساعد على ازدهار الشركات المستدامة وإمكانية خلق فرص العمل اللائقة من خلال رصد الاستثمارات العمومية والخاصة وتوجيهها نحو الأنشطة المستدامة بيئياً وذلك في إطار التنسيق والتعاون بين إدارات العمل ونظيراتها في عدة مجالات وبوجه خاص المالية والتخطيط والبيئة والطاقة والنقل والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة تعديل الإجراءات والترتيبات الدستورية لتمكين جميع الأطراف المعنية من المشاركة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية والقطاعية في وضع خطة العمل المناسبة.

## 5- دور الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال

### أ- الحكومات

- توفير الظروف السياسية والقانونية لتنمية الشركات المستدامة، تنمية أسواق العمل، نظم الحماية الاجتماعية، منظومة التعليم والتدريب والاستثمارات العمومية والخاصة لتشجيع جهود التحديث.
- إنشاء واستخدام آليات متابعة وجمع البيانات لتقييم تأثيرات الاقتصاد الأخضر على الوظائف.

### ب- يستوجب على الشركاء الاجتماعيين:

- القيام بحملات توعوية وتقديم توجيهات من شأنها أن تساعد الأعضاء على حسن التفهم والانخراط في الأوضاع الجديدة للاقتصاد الأخضر والشركات وخلق الوظائف الخضراء اللائقة.
- المشاركة النشطة للأعضاء في الحوار الاجتماعي على مستوى المنشآت والقطاعات وعلى المستوى الوطني لتقييم الإمكانيات وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض عملية الانتقال.

## 6- توجهات لعلناية المكتب

- بالنظر إلى ولايتها وقيمها الأساسية تجد منظمة العمل الدولية نفسها في الموقع المثالي للعب دور متميز لتنمية أجندة العمل اللائق باعتباره مكون أساسي للوصول إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وينبغي عليها:
- مواصلة تدعيم قدرتها في البحوث مما يساعد على دعم إعداد السياسات التي تركز على البيانات الحقيقية في مجال التنمية المستدامة والعمل اللائق.
  - إجراء البحوث الهادفة إلى مساعدة الدول الأعضاء والشركاء الاجتماعيين لتقييم مردود الاقتصاد الأخضر على خلق فرص العمل وتغيير الوظائف وجودتها.

- إدماج التنمية المستدامة، القضاء على الفقر والتغير الاقتصادي في البرامج القطرية للعمل اللائق وفي الخطط الإطارية للأمم المتحدة للمساعدة في التنمية وفق احتياجات الهيئات المكونة المعنية.
- تقديم الدعم المناسب للدول الأعضاء لإعداد نظم حماية اجتماعية شاملة بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية وبوجه خاص لحماية الفئات المعنية بالتغيرات في عالم العمل.

مرفق رقم ( ) : نسخة من الاستنتاجات

## البند السادس

### **المناقشة المتكررة حول الهدف الاستراتيجي المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل**

1- شكل المؤتمر لجنة ثلاثية لإجراء المناقشة المتكررة بموجب إعلان منظمة العمل الدولية لعام 2008 بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. وقد تناولت المناقشة المتكررة في هذه الدورة الحوار الاجتماعي، أحد الأهداف الاستراتيجية الأربعة للمنظمة التي أقرها الإعلان المذكور بعد أن جرت في العام الماضي مناقشة متكررة حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والعام الذي قبله كانت المناقشة المتكررة حول هدف الحماية الاجتماعية.

2- تشكلت هيئة مكتب اللجنة على النحو التالي:

- السيد/ بيير ماتير
- السيد/ جورج ونست
- السيدة/ فوكس
- السيد/ لويس اسبانوسا
- حكومة/ بلجيكا رئيسا
- أصحاب عمل/ دنمارك نائبا للرئيس عن أصحاب الأعمال
- عمال/ الولايات المتحدة نائبا للرئيس عن العمال
- حكومة/ إكوادور مقررا

3- اكتسى التقرير هذا العام أهمية بالغة لأنه يستهدف نشر فهم أفضل لتنوع واقع واحتياجات الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بشأن الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز الحوار الاجتماعي وتزداد أهمية التقرير لملائمة توقيتته نظرا للحاجة القصوى إلى الحوار الاجتماعي في بلدان عديدة عند التصدي للركود الاقتصادي وتضطرر أهميته في فترة التوترات الاجتماعية التي يمكن التصدي لها من خلال الحوار الاجتماعي، وقد تضمنت الوثيقة التي تم مناقشتها في هذا البند، ما يلي:

- ديباجة
- الحوار الاجتماعي "تعاريف وولاية منظمة العمل الدولية"
- الحوار الاجتماعي في عالم متغير
- إجراءات منظمة العمل الدولية بشأن الحوار الاجتماعي
- الملاحظات الرئيسية والدروس المستخلصة والسبل الممكنة للمضي قدما.

4- استهلت اللجنة أعمالها بنقاش عام حول رؤية البلدان لمفهوم الحوار الاجتماعي والأساليب التي يتم اتخاذها لتقرير الحوار الاجتماعي والآليات المتبعة لديها. ثم جرت مناقشة مستفيضة حول النقاط الخمسة المقترحة في التقرير وهي على النحو التالي:

- الحوار الاجتماعي في سياق الأزمة والتحول، وكيف يمكن أن يكون الحوار الاجتماعي وسيلة فعالة لمنع حدوث التوترات الاجتماعية خاصة في ظل الأزمات والتحول، وكذلك عند التصدي للركود الاقتصادي وما يستتبعه من إجراءات ينبغي أن تتخذ تحت مظلة الحوار الاجتماعي وبحيث يكون وسيلة فعالة لتسهيل العمليات الانتقالية.

- تعزيز الحوار الاجتماعي وآليات منع النزاعات وتسويتها وماهية هذه الوسائل وهل يلزم اقتراح مبادرات إضافية لتعزيز الحوار الاجتماعي.

- إدراج المزيد من القطاعات والمنشآت والعمال في آليات الحوار الاجتماعي وكيف يمكن جعل الحوار الاجتماعي أكثر شمولاً وما هو الدعم الممكن تقديمه بغية تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتوسيع نطاق قانون العمل ليشمل العمالة غير المنظمة.

- الحوار الاجتماعي والعولمة وسلاسل التوريد العالمية من خلال اقتراح إجراءات يمكن توظيفها للتصدي للتحديات التي تواجه الحوار الاجتماعي العابر للحدود وكيفية المضي قدماً في إعلان العدالة الاجتماعية.

- اتساق السياسات المرتبطة بالحوار الاجتماعي على مستوى التكامل الإقليمي وفي إطار الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف.

5- قامت اللجنة بتبادل وجهات النظر مع لجنة المعايير القانونية حول كيفية تعزيز الحوار الاجتماعي ضمن آليات منظمة العمل الدولية، وتم التوصل للنتائج الآتية:

- ضرورة إنشاء آليات لحماية مبدأ ثلاثية الحوار وتخفيف عملية فصل العاملين ووضع سياسات لتهيئة العمل لطرفي الإنتاج.

- قيام منظمة العمل الدولية بإجراء بحوث على التغيرات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية.



- ضرورة العمل على توسيع معايير التفاوض وإيجاد آليات للحوار الاجتماعي ومنع النزاعات.
- إنشاء منصة لتبادل خبرات الحوار الاجتماعي على المستويين القومي والإقليمي.
- دعم الحكومات لتهيئة بيئة العمل اللائق والحوار الاجتماعي.

## 6- المشاركة العربية في اللجنة

شاركت الوفود العربية في هذه اللجنة بكثافة من (الحكومات/ أصحاب الأعمال/ عمال) وساهمت في إثراء النقاش كما قامت بإدخال بعض التعديلات على مشروع التوصيات المطروحة للنقاش ونشير هنا إلى المشاركة الفاعلة والتميزة لوفود كل من مصر/ الجزائر/ المغرب/ السعودية/ ويبرز ذلك في العديد من فقرات التقرير

- تشكل فريق للتنسيق العربي داخل اللجنة ضم الأستاذة فاطمة عمر "حكومة/ مصر والسيد/ أحمد علي أحمد أصحاب عمل/ السودان والأستاذة/ قدوس حاجة عمال/ الجزائر"

وشاركت منظمة العمل العربية في أعمال اللجنة ممثلة بالمستشار القانوني السيد/ إسلام سناء.

7- كان النقاش ثريا وشاملا ودار في جو ساه به التعاون والوفاق بين أعضاء اللجنة من الفرقاء الثلاثة وعكس الأهمية البالغة لموضوع الحوار الاجتماعي لما له من تأثير على تحسين شروط وظروف العمل والوصول إلى وفاق اجتماعي لمختلف القضايا التي تهم أطراف الإنتاج الثلاثة، وقد توصلت اللجنة إلى صياغة توصيات "مرفق" نوجزها فيما يلي:

1- يشكل الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي مثال الإدارة السديدة لمنظمة العمل الدولية من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية وتشجيع علاقات منصفة وسلمية في مكان العمل وتحقيق العمل اللائق.

2- الحوار الاجتماعي يقوم على احترام الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية. وهذه المبادئ التي تقوم على أساسها منظمة العمل الدولية كما هو وارد في دستور منظمة العمل الدولية وفي إعلان فيلادلفيا، كما ينص عليه إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (1998).

3- القيود على الحرية النقابية وحق المفاوضة الجماعية لا تزال تعد تحدياً مشهوداً في جميع أنحاء العالم. وفي حين ازدادت تغطية المفاوضة الجماعية في بعض البلدان، فقد انخفضت تغطية العمال بالمفاوضة الجماعية في الكثير من البلدان.

4- على الدول الأعضاء أن تحترم استقلال واستقلالية منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل وتمتنع عن التدخل في عملية إقامتها وسير أعمالها وإدارتها وأن تكفل سير المفاوضة الجماعية في إطار احترام استقلالية الأطراف.

5- ينبغي على الدول الأعضاء أن تعزز وتسهل الحوار الاجتماعي على جميع المستويات في القطاعين العام والخاص.

6- دعوة منظمة العمل الدولية إلى تقوية مؤسسات وعمليات الحوار الاجتماعي من خلال دعم إرساء الظروف المسبقة الضرورية لإقامة حوار اجتماعي فعال.

7- دعم مشاركة الشركاء الاجتماعيين على نحو فعال في تطوير قوانين العمل من خلال مشاورات ثلاثية تترافق بمساعدة تقنية محددة الأهداف وبأنشطة بناء القدرات.

8- دعوة منظمة العمل الدولية لمساعدة إدارات العمل على تحسين إدارة وكفاءة وظائفها الأساسية وتوسيع نطاق مساعدتها لتعزيز وتحسين أداء نظم وآليات منع نزاعات العمل وتسويتها، بما في ذلك من أجل معالجة شكاوى العمل الفردية معالجة فعالة.

9- قيام منظمة العمل الدولية بتطوير المعارف بشأن تطبيق الاتفاقيات الجماعية ووسائل تعزيز شموليتها في سياق التوصية رقم (91)، لا سيما فيما يتعلق بحماية العمال في المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغاة الصغر والعمال المستضعفين والعاملين في أشكال الاستخدام غير المعتادة.

10- تقديم المساعدة عند الطلب إلى الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب

العمل المعنية، لإقامة وتحسين آليات للحوار الاجتماعي في إطار التكامل الإقليمي وشبه الإقليمي.

11- النهوض على نحو نشط بالحوار الاجتماعي ومشاركة الشركاء الاجتماعيين

في

أنشطة منظمة العمل الدولية وجعل الحوار الاجتماعي بما في ذلك المفاوضات الجماعية، عنصرا مركزيا من عناصر البرامج القطرية للعمل اللائق وأنشطة التعاون التقني بما يتماشى مع احتياجات الهيئات المكونة المعنية.

